عَميت لين *

عملة اللجوء

طرأ تغيير بعيد المدى، في العقد الأخير، على الخطاب العام والسلطوي في موضوع وصول اليهود القادمين من الدول العربية إلى البلاد. وما تم تصويره، طوال سنوات، كقصة هجرة دينية وأيديولوجية، تحول خلال فترة قصيرة إلى قصة طرد ولجوء. وكان الهدف المعلن لهذا التغيير في الرواية، الذي دفعه سياسيون، باحثون وممثلو منظمات، تحقيق عدالة تاريخية؛ لكن مثلما تؤكد جهات سياسية الآن، فإن الدافع الأساسي من وراء دفعه المتسرع كانت الرغبة بتلغيم المفاوضات حول اتفاق سياسي. بل إن اعتراف الدولة بصدمة المهاجرين من الدول العربية كانت جزئية وحسب، وجرى «تأميمها» أصلا لاحتياجاتها بشكل يتجاوب مع تعامل الدولة النفعي تجاه قصتهم، أملاكهم وألمهم.

صدر في العام ٢٠٠٩ كتاب تدريس في مادة التاريخ للمدارس فوق الابتدائية، بعنوان «نبني دولة في الشرق الأوسط». وأكد الكتاب بين أمور أخرى على أن «اليهود القادمين من الدول الإسلامية لم يطردهم الحكام، وإنما غادروا بيوتهم طوعا وقرروا الهجرة إلى إسرائيل». وعبر الكتاب بذلك عن التوجه السائد في البلاد حتى ذلك الحين، وبموجبه أن هجرة اليهود القادمين من الدول العربية إلى إسرائيل كانت أيديولوجية في أساسها. وبعد خمس سنوات، في العام ٢٠١٤، صدر بمصادقة وزارة التربية والتعليم كتاب تاريخ آخر بعنوان مشابه تقريبا

---

* باحث متخصص في شؤون هجرة اليهود الشرقيين إلى إسرائيل، ونائب محرر دورية «هزمان هزيه» في معهد فان لير.

ليس ادعاء لجوء اليهود من الدول العربية جديدا بحدّ ذاته، والجديد هو أنه في السنوات الأخيرة فقط أصبح مدفوعا في الحلبة الإسرائيلية الداخلية وموجها نحو آذان الجمهور الإسرائيلي.. لقد تعالى الادعاء في العقود الأولى لوجود إسرائيل بين الحين والآخر، لكنه وُجه بالأساس إلى المجتمع الدولي، وخاصة على خلفية مطالب اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويضات على أملاكهم المصادرة.

– «نبني دولة يهودية وديمقراطية في الشرق الأوسط». وكان التشديد فيه مختلفا بالمطلق: «فعليا، كانت مغادرة اليهود هروبا، والمغادرون – لاجئون».

جرى إقصاء وإسكات الادعاء بلجوء اليهود من الدول العربية في الخطاب العام في إسرائيل خلال العقود الأولى من وجود الدولة. وكان المصطلح «لاجئون» محفوظا بشكل حصري تقريبا للذين جاؤوا من أوروبا بعد المحرقة، وتعامل الخطاب العام في إسرائيل مع اليهود القادمين من الدول العربية على أنهم «مهاجرون»، رغم أن سِيَر الكثيرين منهم لم تتلاءم مع هذا التعريف. وسبب مركزي لذلك كانت الرواية الصهيونية التي بموجبها أن اليهود القادمين من الدول العربية كانوا لاجئين وطبقوا بصورة نشطة شوقهم الديني إلى صهيون. وأضيف إلى ذلك التحسب من أن طرح الموضوع سيؤدي إلى طرح ادعاءات طائفية، سواء حيال شكل استيعاب القادمين من الدول الإسلامية في إسرائيل أو حيال كونهم جهة «أصلانية» في المنطقة وليس جهة غريبة أو استعمارية، مثلما كان بالإمكان النظر ربما إلى الذين هاجروا إلى الدولة من أماكن أخرى. واعتبرت هذه الادعاءات أنها يمكن أن تسبب توترا في المجتمع اليهودي في إسرائيل. وليس أقل أهمية من ذلك، كان تحسب حكومات إسرائيل من أن طرح ادعاءات ومطالب في هذا الموضوع سيجر ردود فعل ومطالب مضادة من جانب الفلسطينيين، أو أنها ستضع مصاعب أمام عملية السلام.

وبعد عقود كثيرة فضّلت حكومات إسرائيل خلالها ألا تتعامل مع موضوع لجوء يهود الدول العربية وحقوقهم، يبرز في الخطاب الداخلي في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، استبدال قصة هجرتهم الصهيونية بقصة لجوء. ووصل هذا التحول ذروته أثناء ولاية بنيامين نتنياهو كرئيس حكومة. فبعد سنوات كثيرة حاول خلالها مندوبو منظمات القادمين من الدول العربية دفع ادعاء اللجوء وحدهم تقريبا، انضمت إليهم، في العقد الأخير، حكومات اليمين وقوى أخرى في السياسة والأكاديميا، في عملية تم التعبير عنها بتشريعات ومبادرات وحملات عامة متنوعة.

وتتشابه الروايتان، القديمة والجديدة، مع بعضهما في أنهما تجافيان التعقيدات التاريخية. وكانت ظروف مغادرة مجتمعات يهودية بأكملها – وقسم منها موجود منذ آلاف السنين – الدول العربية، وظروف وصولها (أو عدم وصولها) إلى البلاد، متنوعة ومختلفة بين الدول، داخل كل دولة وبين فترات، حتى لو أنها جميعها كانت مرتبطة بقدر كهذا أو ذاك بتحولات العصرنة المتواصلة. فقد غادرت مجتمعات بسبب الحرب في العام ١٩٤٨ وتبعاتها – أجواء معادية لليهود والصهيونية في الشوارع وتشريعات تمييزية؛ وكان هناك من غادر لدى نهاية الحكم الاستعماري وتنامي القومية العربية؛ وهناك من غادر لأسباب اقتصادية، أو بتأثير النشاط الصهيوني، أو بسبب شعور ديني. ويضاف إلى كل هذا تحولات ليس بالإمكان السيطرة عليها وعززت اتجاه الهجرة.

وتجاهل الوكلاء الأساسيون للرواية الجديدة هذه التعقيدات التاريخية، مثلما فعل أسلافهم. ورغم أنهم أوضحوا أنهم يسعون إلى تحقيق عدالة تاريخية، فيما هم يستندون إلى مجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية، ومن خلال ترديد مُركبات من الخطاب الشرقي النقدي وخطاب الصدمة والضحايا؛ لكن جهات في حكومات نتنياهو أكدت خلال محادثات على أن حكومة نتنياهو الثانية تبنّت خطاب اللجوء وبالأساس من دوافع سياسية، من أجل مواجهة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. ورغم أن عملية صعود الرواية السياسية، التي لم تُستعرض جوانب مهمة فيها في الأبحاث، حملت من دون شك ثمارا اقتصادية ورمزية معينة بالنسبة للجمهور

اليهود الشرقيون: استيعاب على هامش المشروع الاشكنازي.

الشرقي في إسرائيل، لكن مثلما سأبيّن، فإن جهود الدولة من أجل أن تغير بشكل شامل كهذا القصة التاريخية المعقدة لمجموعة كبيرة ومتجانسة كهذه، واستعدادها – المتواصل عمليا منذ بداية الصهيونية – لإخضاعها لمصلحة أهداف أيديولوجية وسياسية متبدّلة، تستنسخ مجددا صدمة ثقافية متواصلة للشرقيين في إسرائيل، وتقود إلى طريق مسدود بكل ما يتعلق بسعي الشرقيين في إسرائيل نحو المساواة الاجتماعية والرمزية والاقتصادية.

ادعاء اللجوء في الحلبة الدبلوماسية

ادعاء لجوء اليهود من الدول العربية بحدّ ذاته ليس جديدا، والجديد هو أنه في السنوات الأخيرة فقط أصبح مدفوعا في الحلبة الإسرائيلية الداخلية وموجها نحو آذان الجمهور الإسرائيلي. وتعالى في العقود الأولى لوجود إسرائيل بين الحين والآخر، لكنه وُجه بالأساس إلى المجتمع الدولي، وخاصة على خلفية مطالب اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويضات على أملاكهم المصادرة. وبدأ متحدثون إسرائيليون منذ السنوات الأولى للدولة يشيرون إلى الطبيعة الثنائية الجانب للجوء، والادعاء بحدوث «تبادل سكان» في المنطقة واختزال متساو لقيمة أملاك اللاجئين من الجانبين. وكان المنطق في أساس هذه الادعاءات أن «ما تم فعله بحق العرب متساو لما فعله العرب بحقنا»؛ «ما فقدوه – قيمته مساوية لما فقدنا». وقد كان هذا اختزالا أخلاقيا واقتصاديا على حدّ سواء. وترسخ استخدام هذه المعادلة لأول مرة في آذار العام ١٩٥١، عندما كان رد الفعل على قانون سنّته الحكومة العراقية بتجميد أملاك يهود الدولة وتأميمها، بأن أعلن وزير الخارجية، موشيه شاريت، أن إسرائيل تعتزم اختزال قيمة الأملاك اليهودية من أي دفع لتعويض مستقبلي للاجئين الفلسطينيين الذين تركوا أملاكا في إسرائيل. وسمح التعامل مع

هـذه الأحـداث عـلى أنهـا «تبـادل سـكان وأمـلاك» لإسرائيـل أن تنظـف نفسـها مـن أي مسـؤولية عـن مصـير اللاجئـين الفلسـطينيين.

وتعالـت ادعـاءات مشـابهة مـن حـين لآخـر في الخمسـينيات والسـتينيات أيضـا، وخاصـة مـن جانـب متحدثـين ووسـائل إعـلام مـن اليمـين، لكـن بالإمـكان القـول إنـه حتـى منتصـف السـبعينيات عـلى الأقـل، حظيـت معادلـة الاختـزال وخطـاب اللجـوء المرافـق لهـا بمـكان هامـشي نسـبيا في الحلبـة السياسـية الدوليـة. وفقـط كـرد فعـل عـلى انبعـاث النضـال الفلسـطيني دفعتهـا الدولـة بشـكل كبـير، وبـدأت بدعـم غـير رسـمي لمنظمـات مثـل (WOJAC (World Organization of Jews from Arab Countries التـي مثلـت اليهـود القادمـين مـن الـدول العربيـة، ولكنهـم كانـوا مسـتعدين لأن يُسـتخدموا كأداة في السياسـة الخارجيـة الإسرائيليـة. ولأنهـم لـم يُعتـبروا كممثلـين لإسرائيـل، كان بإمـكان هـذه المنظمـات طـرح ادعـاءات ومطالـب تخوفـت إسرائيـل مـن طرحهـا. ولكـن حينئـذ أيضـا، بقـي خطـاب اللجـوء بمعظمـه خطـاب الدبلوماسـية الدوليـة ولـم يـبرز في الخطـاب الداخـلي – الإسرائيـلي.

وفي قمـة كامـب ديفيـد في العـام ٢٠٠٠، خـلال ولايـة حكومـة بـاراك، تخلـت إسرائيـل لأول مـرة عـن موقفهـا تجاه الاختـزال التاريخـي. واقـترح حينهـا الرئيـس الأميركـي، بيـل كلينتـون، أنـه في إطـار أي اتفـاق سـلام مسـتقبلي سـيُقام صنـدوق دولي مـن أجـل تعويـض اللاجئـين في كلا الجانبـين. وتبنّـت إسرائيـل الفكـرة، لأنهـا أزالـت عنهـا المسـؤولية عـن التعويضـات ونقلتهـا إلى صنـدوق بتمويـل دولي (رغـم أنـه بمشـاركة إسرائيـل) ليعـوض بشـكل فـردي – وليـس قوميـا – لاجئـين مـن كلا الجانبـين الذيـن سـيقدمون مطالـب. وبذلـك تخلـت إسرائيـل عـن مطلـب عمـره خمسـين عامـا بالتقليـص مـن مبلـغ التعويضـات الـذي سـيُدفع للفلسـطينيين قيمـة أمـلاك اليهـود في الـدول العربيـة. وعـلى مـا يبـدو أن أحـد أسـباب التأييـد الإسرائيـلي لفكـرة الصنـدوق الـدولي كان حقيقـة أن مبلـغ المطالـب الفلسـطينية أعـلى بـ٢٢ مـرة مـن مبلـغ المطالـب الإسرائيليـة، مثلما أشـار إيتمـار ليفـين،[١] وبـين أسـباب ذلـك الخلـل في العنايـة بجمـع معلومـات حـول أمـلاك اليهـود في الـدول العربيـة؛ إسرائيـل تخوفـت مـن أن سياسـة الاختـزال سـتبقيها مـع ديـن بمليـارات الـدولارات للفلسـطينيين.[٢] مـن جانبهـم، رفـض الفلسـطينيون فكـرة الصنـدوق وتمسـكوا بموقفهـم أن أي مطالـب لليهـود مـن الـدول العربيـة ينبغـي اسـتيضاحها مقابـل دولـة أصلهـم وليـس في إطـار مفاوضـات ثنائيـة الجانـب إسرائيليـة – فلسـطينية. لكـن في قمـة طابـا، التـي عُقـدت في كانـون الثانـي عـام ٢٠٠١، وافـق الفلسـطينيون عـلى فكـرة الصنـدوق الـدولي. وانسـحبت إسرائيـل حينئـذ بشـكل أكـبر مـن معادلـة الاختـزال التـي دفعتهـا طـوال سـنوات، وربطـت بـين الجانبـين، وعـبرت عـن اسـتعدادها للاعـتراف بـأن موضـوع أمـلاك اللاجئـين اليهـود ليـس ضمـن المسـؤولية الفلسـطينية وليـس قضيـة ثنائيـة الجانـب.

تـم إقصـاء كل هـذا جانبـا لـدى انـدلاع الانتفاضـة الثانيـة في نهايـة العـام ٢٠٠٠، وتجميـد المفاوضـات بـين الجانبـين. وفي غضـون ذلـك، تراجعـت في إسرائيـل الحاجـة، وخاصـة الإلحـاح، لتنفيـذ أي خطـوة في موضـوع اللاجئـين اليهـود، وفي العقـد الأول مـن القـرن الواحـد والعشريـن انتقـل جـلّ النشـاط في الموضـوع إلى منظمـات يهوديـة في البـلاد، وفي خارجهـا بالأسـاس.

ولـدى اسـتئناف العمليـة السياسـية بـين إسرائيـل والفلسـطينيين في فـترة حكومـة أولمـرت، وبشـكل أكـبر عشـية مؤتمـر أنابوليـس، في العـام ٢٠٠٧، تزايـد نشـاط المنظمـات. وتزايـد خـلال ذلـك التوتـر بينهـا وبـين الحكومـة، عندمـا اتضـح أن الأخـيرة امتنعـت عـن طـرح قضيـة تعويـض اللاجئـين اليهـود مـن الـدول العربيـة خـلال المفاوضـات، بادعـاء أنـه لـم يحـن الوقـت لذلـك بعـد. وإذا كانـت المنظمـات تـرى بنفسـها أداة في السياسـة الخارجيـة الإسرائيليـة، ونشـطت بتنسـيق كامـل مـع الحكومـة الإسرائيليـة، فإنهـا عقـدت الآن مؤتمـرات وحمـلات إعلاميـة مـن أجـل ضمـان أن موضـوع اللاجئـين اليهـود مـن الـدول العربيـة لـن يبقـى خـارج الاتفـاق السـياسي. وكـرد فعـل، تعرضـت لاتهامـات داخليـة بأنهـا تشـكل «عقبـة للسـلام»، مثلمـا وصفتهـا وزيـرة الخارجيـة في حينـه، تسـيبي ليفنـي.

غـير أنـه عـلى عكـس إحباطهـم مـن مماطلـة الحكومـة الإسرائيليـة بشـأنهم، حقـق نشـطاء المنظمـات نجاحـا نسـبيا في الحلبـة الدوليـة، عندمـا بـدأت تثمـر جهودهـم مـن أجـل دفـع ادعـاء اللجـوء قدمـا. وفي نيسـان العـام ٢٠٠٨، صـادق الكونغـرس الأميركـي عـلى القـرار ١٨٥، الـذي اعـترف بحقـوق اليهـود القادمـين مـن الـدول العربيـة، واشـترط أي مسـاعدة وتعويـض للاجئـين الفلسـطينيين بتقديـم مسـاعدة أو تعويـض مشـابه لليهـود مـن الـدول العربيـة كـشرط لاتفـاق سـلام شـامل وعـادل في الـشرق الأوسـط. وشـكل هـذا القـرار بالنسـبة لصنـاع القـرار في إسرائيـل إثباتـا عـلى النجاعـة الدبلوماسـية لروايـة اللجـوء خلـف البحـار. ومـن

حدث التحول الأهم في الخطاب حول القادمين من الدول العربية في شباط العام ٢٠٠٩، لدى انتخاب بنيامين نتنياهو رئيسا للحكومة الإسرائيلية، وحظيت رواية اللجوء بإبراز متزايد ولأول مرة أيضا في النقاش العام في إسرائيل. وفي حزيران من العام نفسه، ألقى نتنياهو خطاب بار إيلان المشهور، وذكر خلاله أن «إسرائيل الصغيرة استوعبت بنجاح مئات آلاف اللاجئين اليهود من الدول العربية والذين غادروا بيوتهم فاقدين كل شيء".

هذه الناحية، كانت هذه خطوة مهمة باتجاه صعود رواية اللجوء في إسرائيل.

تحول الرواية في عهد نتنياهو

حدث التحول الأهم في الخطاب حول القادمين من الدول العربية في شباط العام ٢٠٠٩، لدى انتخاب بنيامين نتنياهو رئيسا للحكومة الإسرائيلية، وحظيت رواية اللجوء بإبراز متزايد ولأول مرة أيضا في النقاش العام في إسرائيل. وفي حزيران من العام نفسه، ألقى رئيس الحكومة خطاب بار إيلان المشهور، وذكر خلاله أن «إسرائيل الصغيرة استوعبت بنجاح مئات آلاف اللاجئين اليهود من الدول العربية والذين غادروا بيوتهم فاقدين كل شيء». وتبين لاحقا أن هذه الجملة، التي وُضعت في الخطاب بين مواضيع أكثر أهمية، كانت الرصاصة الأولى في عملية دفع مكثف لخطاب اللجوء في إسرائيل.

وكان المحفز الأساسي حقيقة أن إدارة أوباما الجديدة بدأت في تلك الفترة بممارسة ضغوط على حكومة نتنياهو من أجل العودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين. وفيما أبدت إسرائيل خلال المفاوضات في كامب ديفيد، طابا وأنابوليس استعدادا للموافقة على عودة لاجئين فلسطينيين محدودة ورمزية في أساسها، أزال خطاب اللجوء الجديد لحكومة نتنياهو عمليا هذه الحلول عن الأجندة؛ ودفعت الرواية الجديدة الادعاء الإسرائيلي بأنه مثلما حق العودة ليس واقعيا للاجئين اليهود، الذين جرى الاعتراف بلجوئهم مؤخرا فقط في القانون الإسرائيلي، فإنها ليست واقعية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، حتى بشكل رمزي. وعمليا، كان في ذلك تلغيم لكل المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين.

وتم تنفيذ خطوة مهمة نحو ترسيخ رواية اللجوء الجديد في إسرائيل، في شباط العام ٢٠١٠، عندما جرت المصادقة في الكنيست على قانون للحفاظ على حقوق اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية وإيران بالتعويض، والذي بادر إليه ودفعه عضو الكنيست نيسيم زئيف من شاس بتأثير وتعاون ناشطي منظمات القادمين من الدول العربية في إسرائيل. وشمل هذا القانون لأول مرة تعريفا رسميا لـ»لاجئ يهودي من الدول العربية»، لكنه لم يستجب لمطالب المنظمات بإرساء ضرورة تعويضهم في إطار أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين بالقانون، واكتفى بصياغة مبهمة أكثر.

وطرأ تحول مهم آخر في صعود خطاب اللجوء، بعد سنة تقريبا، في حزيران عام ٢٠١١، لدى تقديم تقرير مجلس الأمن القومي الذي تناول قضية اللاجئين اليهود في سياق مفاوضات مستقبلية. وتبلور هذا التقرير على خلفية طلب نتنياهو من عوزي أراد، الذي عيّنه رئيسا لمجلس الأمن القومي قبل ذلك بسنتين تقريبا، الاستعداد لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. وأوصى التقرير بشكل واضح بالربط بين اللاجئين الفلسطينيين واليهود القادمين من الدول العربية وحدد أن الربط بين القضيتين يخدم المصالح الإسرائيلية، ليس فقط بكشف قضية اللاجئين اليهود ودفع احتمالات حلها، وإنما بتخفيف حدة لغة المطالب الفلسطينيين وأشكال التعامل مع قضية اللاجئين. وبذلك تجاوز تقرير مجلس الأمن القومي السياسة التاريخية الإسرائيلية، التي أبقت غالبا قضية اللاجئين اليهود في حدود الخطاب الدبلوماسي الخارجي فقط. وأوصى التقرير بتنفيذ خطوات من أجل دفع خطاب داخلي – إسرائيلي حول اللجوء اليهودي من الدول العربية، وبينها خطط جديدة لتدريس تاريخ المجتمعات اليهودية في الدول العربية؛ إقامة مركز تراث قومي ودعم جمعيات ومتاحف؛ مأسسة يوم إحياء ذكرى قومي (مثلما حدث تقريبا في العام ٢٠١٤)؛ وإقرار أيام ذكرى في التقويم السنوي لأحداث مهمة في تاريخ يهود الدول العربية. وكانت هذه الخطوات جزءا

من عملية واسعة هدفها العمل من أجل غرس المفهوم الجديد في الخطاب العام الإسرائيلي والدولي، وتمهيد الخلفية المناسبة من أجل طرح الموضوع في المفاوضات السياسية.

وبعد ذلك بسنة تقريبا، أطلقت الحكومة ووزارة الخارجية حملة باسم «أنا لاجئ» وكانت غايتها رفع الوعي تجاه موضوع اللاجئين اليهود من الدول العربية. وكانت هذه المرة الأولى التي سعت فيها الحكومة الإسرائيلية إلى تخليد تجارب وقصص يهود قادمين من الدول العربية وإنشاء تمثيل رمزي لصدمة لجوئهم بهدف تجذير الرواية الجديدة في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية والخطاب الدولي. وروى مسؤول في وزارة الخارجية، كان بين منفذي الحملة، أنه خلال المداولات في وزارة الخارجية أيضا تم طرح الادعاء بأنه ليس بالإمكان بعد الآن الاكتفاء بدفع رواية اللجوء في الحلبة الدبلوماسية الدولية فقط، وأن ثمة حاجة إلى تغيير المفهوم السائد في هذه القضية في الخطاب العام في إسرائيل أيضا:

لقد قررنا أنه كي يسود هذا فعليا وأن يتعاملوا معه بجدية خلال اللقاءات السياسية وأن يكون كنزا سياسيا إسرائيليا فعليا، علينا أولا أن نجند داخليا. ويجب أن ينعكس هذا في الصحافة، وأن يتحول إلى جزء من الخطاب هنا كي يكون حقيقيا، وليس تضليلا سياسيا. [...] وكان هذا مزيجا من تصحيح نوع من الغبن التاريخي، ولكن بالأساس حقا، وقبل أي شيء جاء من خلال مواجهة أسئلة حول الصراع وأسئلة عن الحل الذي كنا نريد التعامل فيه مقابل جهات خارجية.

فإذاً، حتى لو أن قسما على الأقل من الأشخاص الذين بادروا ودفعوا رواية اللجوء، فعلوا ذلك انطلاقا من إيمان بأنهم شركاء في صنع «عدالة تاريخية»، فإن الانشغال بالرواية، والاستعداد والرغبة بسماع وجمع التفاصيل التاريخية بدأ فقط في أعقاب التفكير في الهدف السياسي الذي يمكن أن تخدمه هذه الرواية.

وسعت مبادرات أخرى إلى تجذير هذه الرواية. وقانون يوم ذكرى خروج وطرد اليهود من البلدان العربية وإيران، من العام ٢٠١٤، هو مثال لافت إلى ذلك. وذِكر «الخروج» إلى جانب الـ«طرد» باسم القانون (الذي كان عنوانه في القراءة الأولى «يوم ذكرى اللجوء» [...]) يدل على استمرار الصراع بين الرواية والوكالاء التاريخيين على اختلافهم. وكجزء من ذلك الصراع على الذاكرة التاريخية، قرر وزير التربية والتعليم حينها، نفتالي بينيت، في العام ٢٠١٦، بشكل قاطع أن «اليهود طُردوا بالقوة من البلدان العربية – وبدءا من اليوم سيتعرف تلاميذ إسرائيل على ذلك». وفعلا، شمل البرنامج الدراسي الذي طرحته وزارة التربية والتعليم، في العام ٢٠١٧، «طرد يهود مصر» – وهو تعبير لا يزال محل خلاف من حيث دقته التاريخية – بين ١٢ «مصطلحا إلزاميا» حول يهود البلدان الإسلامية والمشرق (إلى جانب مصطلحات أخرى مثل «فرية دمشق» و«محرقة يهود شمال أفريقيا»).

بين الطوبائية والدموع

لم تكن محاولات إعادة بناء قصة اليهود القادمين من البلدان العربية ودفع رواية اللجوء أداة في خدمة جهد سياسي من أجل صد مطالب الفلسطينيين فقط. فقد جاءت من جهة الأكاديميا وشخصيات عامة أيضا، وبقدر كبير من أسفل، من بين فئات من الجمهور نفسه، الذي دوّى مندوبو المنظمات بأصواتهم. ولهذا السبب اعتبرت رواية اللجوء ذات قيمة انتخابية وتبناها سياسيون وأحزاب منذ المعركة الانتخابية في العام ٢٠٠٩. ومن أجل فهم كيف حدث الأمر، ينبغي النظر إلى صعود رواية اللجوء ليس بمصطلحات سياسية ضيقة فقط، وإنما كجزء من نضال واسع ومتواصل في الحلبة العامة في إسرائيل أيضا، حول الصيرورة التاريخية ليهود البلدان العربية والإسلامية والشكل الذي ينبغي روايتها به.

لقد شعر ناشطو المنظمات طوال عقود بأن لا أحد يسمعهم ويهتم بقصتهم، لكن في السنوات الأخيرة بدأت تتعالى أصوات كثيرة في الحلبة البحثية (والسياسية)، التي دفعت رواية بكائية جديدة – «تاريخ الدموع» والبؤس المؤلفة من سلسلة ملاحقات – بالنسبة لحياة اليهود في الدول العربية طوال سنوات وجودهم هناك، باستثناء الفترة الاستعمارية. والمفهوم البكائي الجديد هو بمثابة اختلاف المفهوم التاريخي لدى آباء البحث المعاصر للتاريخ اليهودي بحلول نهاية القرن التاسع عشر، الذي وصفه سالو بارون «المفهوم البكائي للتاريخ». وشدد هذا المفهوم على أن ما حدث، على حدّ ادعاء المؤرخين، كان تجربة حزينة من القمع تحت الحكم المسيحي في القرون الوسطى في أوروبا.

إلا أنه في الوقت نفسه، صنع أولئك المؤرخون رواية مكملة لكنها معاكسة: أسطورة الطوبائية بين الديانات تحت حكم الإسلام. وحسب ادعاء مارك كوهين،[٣] نبع

هـذا الأمـر مـن الإحبـاط الـذي شـعر بـه أولئـك الباحثـون بسـبب اندماجهـم الشـائك في المجتمـع الأوروبـي – المسـيحي وأملهـم بـأن يكـون هـذا عـصر انعتـاق متسـامح أكثـر، ومن الرغبـة في إيجـاد سـابقة تاريخيـة لتوجـه أكثـر تسـامحا تجـاه اليهـود. وأشـار هـؤلاء المؤرخـون إلى «العـصر الذهبـي» في إسـبانيا كفـترة، هكـذا آمنـوا، حظـي فيهـا اليهـود بمعاملة متسـامحة، إنجـازات سياسـية واندمـاج ثقـافي.

وبعـد حـرب الأيـام السـتة، في العالـم ١٩٦٧، جـرى تبنـي أسـطورة الطوبائيـة بـين الديانـات مـن جانـب جهـات مناهضـة للصهيونيـة، وعربيـة بالأسـاس، وبـدأ يسـتخدم كأداة دعائيـة في إطـار الكفـاح العربـي ضـد الصهيونيـة ودولـة إسرائيـل، في الحلبـة السياسـية وكذلـك عـن طريـق كتابـة التاريـخ اليهـودي – العربـي. ووصفـت الروايـة بصيغتهـا الجديـدة كيـف أن التسـامح والكـرم الإسـلاميين أخليـا مكانهمـا للعدائيـة كـرد فعـل ضـد الصهيونيـة السياسـية المعـاصرة وانتهاكهـا للحقـوق العربية – الإسـلامية عـلى فلسـطين. وبموجـب هـذه الروايـة، فـإن العلاقـات بـين اليهـود والعـرب تحـت الحكـم الإسـلامي كانـت علاقـات سـلام وانسـجام. ورغـم أن اليهـود كانـوا بمكانـة أهـل الذمـة، ولذلـك هـم مواطنـون مـن الدرجـة الثانيـة، إلا أنهـم لـم يتعرضـوا لمعـاداة السـامية نفسـها ذات الأسـاس الدينـي التـي تعـرض لهـا يهـود أوروبـا.

وترفـض الروايـة البكائيـة الجديـدة، الروايـة الطوبائيـة وتوسـع الروايـة البكائيـة الأوروبيـة إلى الـدول العربيـة والإسـلامية أيضـا. وهـي تصـف وجـودا يهوديـا بائسـا بـدأ قبـل الصهيونيـة المعـاصرة بكثـير، ومشـبعا بمعـاداة السـامية، العدائيـة والاعتـداءات الجسـدية بتأثـير كراهيـة دينيـة إسـلامية عميقـة لليهـود. وبكونهـا رد فعـل للروايـة الأولى، بـدأت الروايـة الطوبائيـة أيضـا بالظهـور بعـد حـرب الأيـام السـتة، انطلاقـا مـن إدراك لانتشـار شـعور معـاداة اليهـود في العالـم العربـي وبعـد أن بدأ كتّـاب يهـود ومؤيدون للصهيونيـة برصـد الاسـتخدام الأيديولوجـي والسـياسي مـن جانـب كتـاب مناهضـين للصهيونيـة في الروايـة الطوبائيـة. وبـدأ هـذا يظهـر في منتديـات يهوديـة في الشـتات اليهـودي، وظهـر لاحقـا بشـكل أكثـر نعومـة في الكتابـة الأكاديميـة حـول الموضـوع.

وعـزز باحثـون مثـل شـموئيل تريغنـوا، جـورج بـن شوشـان، مارتـين غيلـبرت وآخريـن، الذيـن دفعـوا مفهومـا بكائيـا جديـدا، في السـنوات الأخـيرة، ادعـاءات ناشـطي المنظمـات اليهوديـة، وسـاعدوا في محاولـة ترسـيخها مـن الناحيـة التاريخيـة. وإحـدى ميـزات كتابـة عـدد مـن هـؤلاء الباحثـين هـي التشـديد عـلى تأثـير الأيديولوجيـة والدعايـة النازيـة عـلى تعامـل الـدول العربيـة مـع اليهـود في بلادهـم، ولاحقـا عـلى نظرتهـا إلى دولـة إسرائيـل أيضـا. وشـددوا عـلى أن العلاقـات بـين القيـادة النازيـة ومفتـي القـدس، الحـاج أمـين الحسـيني، وعـلى تأثـير الأخـير عـلى زعمـاء عـرب آخريـن. وسـمحت هـذه الخطـوة بإدخـال اليهـود القادمـين مـن الـدول العربيـة إلى إطـار التعامـل الـذي يوحـد جميـع اليهـود كضحايـا كراهيـة اليهـود العالميـة، وخاصـة النازيـة والمحرقـة، وإجـراء مقارنـة بـين النازيـة والـدول العربيـة.

وميـز المـؤرخ مايـكل فيشـباخ (Fischbach) تيـارا أو روايـة ثالثـة، معاديـة للبكائيـة الجديـدة، ظهـرت في نهايـة الثمانينيـات. وتنتقـد هـذه الروايـة روايـة البكائيـات الجديدة بادعـاء أن قسـما مـن الخطـاب الصهيونـي مـا بعـد المحرقـة مـن وجهـة النظـر الأوروبيـة، الـذي يخلـط بشـكل غـير نقـدي بـين التاريـخ الأشـكنازي والعربـي فقـط مـن أجـل تحويلهمـا لقصـة موحـدة وتفتقـر للتمييـز لملاحقـة اليهـود في العالـم كلـه. ووفقـا لهـذا الموقـف، فـإن مفهـوم البكائيـة الجديـدة يطمـس حقيقـة أن اليهـود في البلـدان العربيـة عـاصروا تاريخـا أكثـر تعقيـدا مـن جيرانهـم مـن أبنـاء الديانـات المختلفـة، ومـن أجـل فهـم ووصـف المـاضي بشـكل واقعـي أكثـر ثمـة حاجـة إلى البحـث في العلاقـات المحليـة والظـروف التاريخيـة المميـزة.

تملك الخطابات الليبرالية

إلى جانـب الروايـة البكائيـة الجديـدة، سـاهمت عـدة تحـولات اجتماعيـة وثقافيـة في تعزيـز روايـة اللجـوء، التـي غالبـا توجـد لهـا ارتباطـات أكثـر ليبراليـة ونقديـة: خطـاب الصدمـة والضحيـة، خطـاب مـا بعـد الاسـتعمار، سياسـة الهويـات، وفي أعقابهـم الخطـاب الشرقـي الجديـد في إسرائيـل أيضـا، وخاصـة الناشـطين اليهـود الشرقيـين الذيـن سـعوا مـن أجـل أن يـرووا بأنفسـهم قصتهـم التاريخيـة وكتابتهـا مـن جديـد. وهكـذا، عـلى سـبيل المثـال، جلـب صعـود الخطـاب الشرقـي الجديـد معـه دعـوة حضـور تاريـخ اليهـود في الـدول العربيـة في جهـاز التعليـم، المؤسسـات الثقافيـة والحيـز العـام. وشـدد هـذا الخطـاب -خلافـا لتوجـه البكائيـة الجديـدة- أكثـر عـلى الـتراث اليهـودي في الـدول العربيـة وثقافتـه الغنيـة، ولكـن في الوقـت نفسـه فتـح البـاب لحضـور روايـات أخـرى لقصـة الوصـول إلى البـلاد لا تتطابـق مـع الروايـة الصهيونيـة لـ«الهجـرة».

إلى جانب الرواية البكائية الجديدة، ساهمت عدة تحولات اجتماعية وثقافية في تعزيز رواية اللجوء، التي غالبا توجد لها ارتباطات أكثر ليبرالية ونقدية: خطاب الصدمة والضحية، خطاب ما بعد الاستعمار، سياسة الهويات، وفي أعقابهم الخطاب الشرقي الجديد في إسرائيل أيضا، وخاصة الناشطين اليهود الشرقيين الذين سعوا من أجل أن يرووا بأنفسهم قصتهم التاريخية وكتابتها من جديد.

وبالنسبة لحكومات اليمين، فإن هذا الخطاب الليبرالي والنقدي في موضوع لجوء يهود البلدان العربية مريح من الناحية السياسية، لأنه يوجه معظم ادعاءاته نحو حكومات مباي واليسار في فترة قيام الدولة، ويعتبرهم المسؤولين الأساسيين عن الظلم الذي لحق بالقادمين من الدول العربية. وتفسر هذه الحقيقة عدم معارضة – وأحيانا تجنّد – جهات سياسية من اليمين للرواية بحلتها الجديدة. ويتبنى ناشطو المنظمات، من ناحيتهم، الخطاب النقدي بشكل انتقائي؛ ويبدو أن رواية اللجوء التي يحملونها، يستمدون منها بالأساس المطالبة بإعادة رواية الماضي والتعددية الثقافية – لكن هذه تعددية ثقافية يهودية داخلية بالأساس. وفي غضون ذلك، تتجاهل الرواية الجديدة ميزات ما بعد صهيونية لهذا الخطاب، وتحجب انتقاداتها لدولة إسرائيل وتصنع رواية داعمة قوميا وداعمة لإسرائيل. وهذه الحقيقة تجعلها سهلة أكثر للهضم بالنسبة للجهات السياسية عامة وأحزاب اليمين خاصة، ولذلك فإنها تزيد احتمالاتها في أن تمنح اليهود القادمين من الدول العربية الكنز السياسي، الاقتصادي والرمزي الذي يرافق مكانة الضحية في إسرائيل.

وفي هذا السياق، يتجند الخطاب الليبرالي أيضا مثل خطاب الحقوق الدولي لخدمة الذين يدفعون ادعاء اللجوء بشكل ضيق جدا. ومن شأن تشديدهم على خطاب الحقوق أن يعتبر ليس أكثر من توافق مع قواعد دولية، بموجبها حق الضحية – اللاجئ هو حق بالتوثيق، الذاكرة، ملاحقة الحقيقة، الحق بالعدالة والتعويض وما إلى ذلك. لكن هذا التوجه يسمح لإسرائيل أيضا برفض مفهوم الحقوق الملزم أكثر بكثير – ذلك الذي يتعالى من القرار ١٩٤ للأمم المتحدة، الذي يتمسك به الفلسطينيون، ويشمل حق العودة، إعادة الأملاك والتعويضات (تفسير آخر وربما مفاجئ لاستخدام لغة الحقوق هو أن المسؤولين في وزارة الخارجية يخشون أن يثير طرح موضوع الأملاك والتعويضات ادعاءات معاداة السامية بأن «اليهود يهمهم المال فقط»، ولذلك يحاولون دفع موضوع الـ«حقوق» – الذي يشمل الحق بالتعويض أيضا – ومن خلال حجب موضوع الأملاك والتعويضات).

وينبغي إلى جانب خطاب الحقوق إضافة تعزيز قوة خطاب الضحية والصدمة في الثقافة والسياسة العالمية. وكان الكونغرس اليهودي العالمي ومنظمة JJAC (Justice for Jews from Arab Countries) هم الذي وضعوا الأسس لبلورة رواية اللاجئين كرواية صادمة، في بداية سنوات الألفين. ورأى الكثيرون منهم في مجرد طرح ادعاء اللجوء أنه عمل يضع تحديا أمام الاحتكار الفلسطيني لخطاب الضحية. وهكذا، على سبيل المثال، ادعى إيرفين كوتلِر، وزير العدل الكندي السابق والذي تم تعيينه رئيسا مشاركا في JJAC، أن الدول العربية مسؤولة عن «تطهير عرقي» بحق اليهود في دولهم من خلال استخدام وسائل قمع مختلفة وتشريع قوانين عنصرية «على غرار قوانين نيرنبرغ». وبحسب كوتلر، فإنه «في العالم الذي يتنافس فيه الأفراد على مكانة الضحية، فإن استخدام تعابير تثير المشاعر ومشحونة تاريخيا هو أمر جيد».

أنا لاجئ؟

حملة «أنا لاجئ»، التي أطلقتها الدولة في العام ٢٠١٢ والتي واصلت بشكل ما الحملات السابقة لـ JJAC والكونغرس اليهودي، هي مثال بارز على استخدام الأداة الأكثر ارتباطا بخطاب الصدمة، وهي أداة الشهادة. والأهم من ذلك، هو أنها مثال بارز لمحاولة حكومة نتنياهو تصوير القصة التاريخية للقادمين من الدول العربية بشكل يسمح لها باستخدامها كادعاء داعم ومكمل للحملة السياسية التي بادرت إليها.

وتُرجع مقاطع فيديو الشهادات التي تم إنتاجها لصالح هذه الحملة، والتي نُشرت في صفحة الحملة في فيسبوك إلى جانب شهادات خطية وروابط لمقالات وتقارير حول الموضوع، صدى فيديوهات شهادات الناجين من المحرقة. ولكن، خلافا للشهادات الطويلة والمفصلة السائدة في مشاريع الذاكرة المتعلقة بالمحرقة (كتلك الموجودة في أرشيف شهادات المحرقة في ييل وفي فيلم محرقة لكلود لينتسمان)، فإن الشكل النهائي لهذه الشهادات تم في أعقاب تحرير صارم، منهجي ومكثف وهي تتميز بقصرها – حوالى دقيقتين بالمعدل، وأحيانا أقل بكثير. وتبدأ معظم فيديوهات الشهادات بوصف وضع أولي في الموطن – وغالبا يكون هذا تقريرا عن حياة رغيدة وطبقة اجتماعية عالية. وينقلب هذا الوضع لدى صعود القومية العربية وإقامة دولة إسرائيل إو عندما تندلع الحرب بين إسرائيل وجاراتها. وفي هذه المرحلة، تركز الشهادة على تفاصيل المعاناة والملاحقة التي شهدها الشهود: تمييز على خلفية دينية، تهديدات، مراقبة واعتقالات، إبعاد عن مؤسسات تعليمية وأعمال عنف، تشريع قوانين لنهب أملاك اليهود وتأميمها، حياة في ظل الخوف، وهجرة إلى إسرائيل التي تصوَّر غالبا كطرد أو هروب. والقسم الأخير من فيديوهات الشهادة مخصص لاستيعابهم في إسرائيل، وهذا يصوَّر كقصة انتصار، تحسن الوضع، نجاح، تفاؤل وخلاص. وبالنسبة للمسؤولية عن معاناة اللاجئين، فإنه إلى جانب شخصية واضحة بالتسبب بالظلم (الدول العربية)، تؤسس الرواية شخصية فاعل الخير (دولة إسرائيل). والادعاء الذي يتعالى من الشهادات هو أن حالة اللجوء انتهت بوصول اللاجئين إلى إسرائيل، بفضل الدولة التي استقبلت جيدا المهاجرين – اللاجئين وحسّنت أوضاعهم وبفضل رغبة المهاجرين – اللاجئين («خرجنا من حالة اللجوء لأننا أردنا الخروج منها!»). وذلك خلافا للدول العربية، التي تخلّد حالة اللجوء الفلسطينية من أجل استخدامها سياسيا، بحسب الادعاء الإسرائيلي.

المورد الأكثر أهمية لدى الناشطين في حقل الشهادات هو الثقة. وحقيقة أن الشهادات في هذه الحملة جرى تحريرها بشكل مكثف إلى هذه الدرجة، ومن خلال طمس التجربة الفردية للشاهد من أجل إنتاج الرواية المطلوبة، منعت التعبير عن الصدمة، وبذلك أضعفت مصداقية الشهادات وقدرتها على الإقناع. إضافة إلى ذلك، فإن إنتاج الفيديوهات ينطوي على إهمال، ويخلق رواية

التعالي الاشكنازي.. واقع يُكَذِّب أساطير الدمج.

مليئة بالفجوات والتناقضات. وهكذا، على سبيل المثال، «تتخطى» إفادة أحد الشهود الوصول إلى معسكرات اللاجئين، لتصل مباشرة إلى التجند إلى الجيش الإسرائيلي والدراسات العليا لتصوير استيعاب مثالي في البلاد، بينما الشهادات من خارج هذه الحملة يرويها الشاهد نفسه وأفراد عائلته عن شقيق «اختفى» دون أن يترك أثرا بعد تسريره في مستشفى في يافا وفيما هم لا يزالون في المساكن المؤقتة؛ وتروي شاهدة أخرى أنها هاجرت لأنها كانت صهيونية، وبعد ذلك مباشرة تعلن أنها لاجئة؛ وتروي شاهدة أخرى في شهادتها الخطية أن الصعوبة الأساسية في تجربة اللجوء نجمت عن اللقاء مع الظروف والمجتمع المستقبِل في البلاد، وهذا وصف غير موجود في الشهادات المصورة. وشكل هذا الاستعراض يضعف احتمالات تقبل الادعاء بحدوث حالة الصدمة.

ولعل حملة «أنا لاجئ» كانت محاولة مبكرة لصياغة واستعراض صدمة ثقافية للجوء اليهود القادمين من

لكن تحليلا دقيقا للشهادات والمقالات التي تظهر في صفحة حملة «أنا لاجئ»، التي أطلقتها الدولة، ولأقوال (صريحة أحيانا) من جانب الذين يقفون من ورائها، يُظهر أن غايتها منح اليهود القادمين من الدول العربية صفة «لاجئ»، من أجل إنشاء وزن مضاد لمطالب اللاجئين الفلسطينيين بالاعتراف بمعاناتهم وبالتعويض.. وإذا جرى في الماضي تأميم أملاك يهود الدول العربية لأغراض دبلوماسية، فإن معاناتهم هي التي تأممت الآن.

الدول العربية في الحلبة القومية والسياسية، إذ إنه من أجل أن يعتبر الحدث صدمة بالنسبة لمجموعة ينبغي أن يمرّ بعملية ذات أهمية اجتماعية؛ أي تمييزه وتقبله وترسخه كصدمة. لكن تحليلا دقيقا للشهادات والمقالات التي تظهر في صفحة الفيسبوك لهذه الحملة ولأقوال (صريحة أحيانا) من جانب الذين يقفون من ورائها، يُظهر أن غايتها منح اليهود القادمين من الدول العربية صفة «لاجئ»، وتوثيق تجاربهم بشكل ينشئ رواية صدمة معاناة، وبالأساس وأولا من أجل إنشاء وزن مضاد لمطالب اللاجئين الفلسطينيين بالاعتراف بمعاناتهم وبالتعويض. وإذا جرى في الماضي تأميم أملاك يهود الدول العربية لأغراض دبلوماسية، فإن معاناتهم هي التي تأممت الآن.

وإلى جانب هذا التأميم، الذي يستخدم من أجل توازن سياسي، يوجد للرواية الجديد دور آخر. ومثلما ادعى علماء الاجتماع ديديا باسين وريشار رختمان، جفري ألكسندر وإليزابيث باتلر – بريس، فإن إطار رواية الصدمة قد يؤدي إلى تشويه المصادر الأساسية للمعاناة وهوية المسؤولين عنها، عندما تشير إلى مسؤول «من خارج» الجماعة وفيما تزيل المسؤولية عن المسؤول الـ«داخلي». وتتجاهل الرواية البنيوية بشكل قاطع تقريبا الأصوات التي تتحدث عن الجزء المكمل لصدمة اللجوء الكاملة؛ أي مصاعب وآلام استيعاب القادمين من الدول العربية في إسرائيل. وكُتب الكثير عن المعاملة المستهزئة والمتعالية التي عانوا منها لدى وصولهم إلى إسرائيل، وعن المحو الثقافي، وإقصائهم إلى الهوامش الجغرافية، الاجتماعية، الثقافية، التاريخية والاقتصادية الإسرائيلية. ويبدو بالنسبة للكثيرين منهم أن مشاعر اللجوء، إذا شعروا بها، اشتدت أكثر نتيجة اللقاء مع الدولة، المجتمع والحيز الإسرائيلي.

وهكذا تُقصي الرواية في حملة «أنا لاجئ» قسما من الصدمة، الذي أثار خلافا، وقد يضعف الهدف السياسي الذي من أجله جرى بناء الرواية منذ البداية – الجزء الذي ينسب المسؤولية عن الصدمة الثقافة لجهة داخلية في المجتمع أيضا. وخلال ذلك، تجسد الحملة تعاملا نفعيا تجاه القادمين من الدول العربية، وتخلق تعميمات بالنسبة لهويتهم وقصتهم التاريخية وتحولهم إلى مجموعة متجانسة. ويتم التعبير بشكل غير مباشر عن هذا التعامل بالطريقة المهملة وغير الفعالة التي يجري من خلالها ترسيخ الرواية الصادمة وبالتعامل مع ادعاء اليهود القادمين من الدول العربية. وانعدام القدرة على تمثيل والتعبير عن الصدمة بكاملها، وبشكل مقنع، يتحول إلى جزء من تلك الصدمة الثقافية والاجتماعية الأوسع، دعامة أخرى في تاريخ طويل من الاستغلال وإخضاع هذه المجموعة السكانية وقصتها إلى أهداف سياسية متغيرة.

أن تكون ضحية

إلا أن هذه الصورة ليست كاملة. ورواية اللجوء تعمل مثل «ذاكرة شاشة»، التي من جهة تغطي على الصدمة الـ«داخلية» لتلك المجموعة السكانية من خلال تحميل المسؤولية عن المعانة لجهة خارجية، ولكن من الجهة الثانية تُستخدم لإبراز تشوقها للحصول على اعتراف بألمها وقصتها وأن تُشمل بشكل متساوي الحقوق في الذاكرة القومية والجماعية. وبهذه الأشكال تخدم الرواية القادمين من الدول العربية، وإن بشكل جزئي فقط. وهكذا على سبيل المثال، سمح نسب استهداف يهود البلدان العربية إلى تأثير الدعاية النازية، لأجزاء من هذه المجموعة بالمطالبة في حالات معينة – مثلما في حالة يهود العراق، الذين استهدفوا في أحداث فرهود في العام ١٩٤١ – بأن يُعترف بالمستهدفين كضحايا للنازية.

وفعلا، أعلن وزير المالية، موشيه كاحلون، في كانون

الأول العام ٢٠١٥، عن «تصحيح ظلم منذ سنين»، «خطوة تاريخية» بعد سنوات من «انعدام العدالة، التمييز والدعاية»: الاعتراف بمجموعة سكانية لم تحظ حتى الآن بالمساعدة في إطار قانون معاقي الملاحقة النازية وقانون الإعانات للناجين من المحرقة. والذين حظوا بإعانات هم القادمون من الجزائر والمغرب «الذين تعرضوا لمضايقات معادية للسامية، ملاحقة وعنصرية خلال الحرب العالمية الثانية»، والقادمون من العراق وتعرضوا لفرهود. وتوضح هذه الخطوة الأفضليات والمكاسب المادية والرمزية الكامنة في مكانة الضحية في إسرائيل، ولكن في الوقت نفسه توضح أيضا حقيقة أنه يستحق التعويض من يتمكن من الانضمام إلى رواية الضحية الأشكنازية وذاكرة المحرقة فقط؛ واتخذ القرار، بشكل متوقع تقريبا، خلافا لرأي هيئة حقوق الناجين من المحرقة في وزارة المالية، التي عارضت منح الاعتراف والتعويضات. ورغم هذه الخطوة، فإن مبلغ الهبة هو فقط ١/١٢ تقريبا من الهبة التي يحصل عليها الذين اعترف بهم كناجين من المحرقة. بل إنه بعد اتخاذ القرار مباشرة، جرى الادعاء أن سخاء وزارة المالية مصدره المحاكمة التي جرت حينئذ مقابل القادمين من العراق، وأن وزارة المالية تخوفت من مطالبتها بدفع تعويضات شهرية، بمبلغ ٣٥٠٠ شيكل (مثل المبلغ الذي يحصل عليه الناجون من المحرقة)، إضافة إلى تعويض لمرة واحدة بمبلغ ٥٠,٠٠٠ شيكل. ومن أجل الحصول على الهبة الجديدة، طولب المستحقون بالتوقيع على أنهم ليسوا معنيين «بخوض إجراءات قضائية من أجل الحصول على مكافآت شهرية بموجب قانون معاقي ملاحقات النازيين أو قانون الإعانات للناجين من النازية».

فإذاً، عدا الأهمية الرمزية، يوجد لموضوع التعويضات أهمية مادية، اقتصادية وطبقية ذات وزن ثقيل، خاصة على خلفية انعدام المساواة الاجتماعي – الاقتصادي بين اليهود الشرقيين والسكان الأشكناز في البلاد. وبإمكان هذه الحقيقة أن تفسر أهمية الاعتراف برواية اللجوء بالنسبة لممثلي يهود الدول العربية أولئك، لأنه مثلما أظهر راؤول تايتلباوم، منحت أموال التعويضات للناجين من المحرقة وعائلاتهم أفضلية كبيرة على القادمين من الدول العربية. فقد سمحت لهم بشراء سيارات وأدوات منزلية، الاستثمار في مصالح تجارية وجمع توفيرات. ووُجهت تلك التوفيرات في مرحلة متأخرة أكثر من أجل تمويل تعليم أكاديمي لجيل الأبناء في البلاد وخارجها.

ومثلما بيّن يهودا شنهاف في كتابه «اليهود – العرب: قومية، الدين والإثنية»، فإن هذه المطالب لليهود القادمين من الدول العربية بذاكرة خاصة بهم مقيدة بقوالب الخطاب الصهيوني. إذ يمر طريق اليهود الشرقيين في إسرائيل في المشاركة في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية والحصول على رأسمال رمزي (واقتصادي) الذي يرافق مكانة الضحية في إسرائيل من خلال رواية المحرقة، عبر إخضاع قصتهم التاريخية إلى إطار الرواية الأشكنازية المعروفة. وتسمح رواية اللجوء لهم بالمشاركة بما أصبح، ربما تحت حكم نتنياهو، بمثابة رواية «صهيونية» جديدة – قديمة للضحية والبكائية الجديدة، التي تشدد على نظرية ملاحقة اليهود الخالدة والنابعة من «كراهية العالم لشعب العالم» تلك. وفي هذه الحالة، يُستخدم اللجوء والملاحقة التي كانت من نصيب يهود الدول العربية (وتشديد تأثير الأيديولوجيا والدعاية النازية على معاداة السامية العربية) كمحاولة أيضا لإدخال القادمين من البلدان العربية الذين لم يعترف بهم كمستهدفي النازية تحت تلك الرواية الموحِدة لـ«وحدة المصير اليهودي».

تصل الأمور أحيانا إلى حد إسقاط الرواية الصهيونية المعروفة حول يهود البلدان العربية. وهكذا على سبيل المثال، تطرق مندوب JJAC في إسرائيل، إسحق داباش، إلى المنهاج الدراسي في المدارس الحكومية والذي شدد على رواية الهجرة التي سادت حتى السنوات الأخيرة، وقال إنها تمثل «رواية تكاد تكون ما بعد صهيونية»، لأنه بحسبه «بالإمكان التدريس أنهم [القادمون من الدول العربية] طُردوا وبالإمكان التدريس أنهم هاجروا إلى البلاد، وهنا يحاول أحد ما التدريس أنهم هاجروا». وبكلمات أخرى، وفقا لداباش، فإن الموقف القائل إن اليهود من الدول العربية «هاجروا» انطلاقا من صهيونية نشطة «(يكاد يكون) ما بعد صهيوني»، بينما الموقف الذي بموجبه هم لاجئون وضحايا سلبيون هو موقف «صهيوني» بحلته الجديدة، البكائي الجديد.

لكن رغم محاولات اعتماد وإخضاع قصة اليهود القادمين من الدول العربية للمحرقة ولرواية الملاحقة الأبدية ليهود أوروبا، فإنها ما زالت لا تحظى باعتراف وتعاطف في المجتمع الإسرائيلي. وتوجد لذلك عدة أسباب، بينها نشاط الرواية الصهيونية القديمة كـ«رواية مانعة» إلى جانب رواية المحرقة. وبقايا الرواية الصهيونية، أو

استمرار حضورها الرمزي في تصور إسرائيليين كثيرين، يجعل من الصعب عليهم رؤية القادمين من الدول العربية، الذين كأنهم كانوا «مهاجرين»، كضحايا وكمن دفعوا ثمنا باهظا من أجل وصولهم إلى البلاد. وتضع هذه الحقيقة صعوبة أمام الاعتراف بصدمة اللجوء الكاملة، والتي تشمل أيضا مصاعب الاستيعاب في إسرائيل. كما أن رواية اللجوء الجديدة لا تنجح بالانفصال عن الرواية الصهيونية القديمة، إذ إنها تعترف بحالة لجوء اليهود القادمين من الدول العربية فقط حتى لحظة وصولهم إلى دولة إسرائيل (بشكل يتلاءم مع التعريف الدولي للجوء الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة)؛ ومنذ استيعابهم في البلاد لا يعتبرون كلاجئين أو ضحايا أكثر ويتحولون إلى كونهم «مواطنين ناجعين»، مثلما وصفهم نتنياهو.

ومن الجائز أيضا أن التعاطف نابع من كون اليهود القادمين من الدول العربية «آخر قريب» ومن داخل المجتمع، الذي يهدد رأس المال الرمزي والاقتصادي لمجموعات أخرى فيه، إذ إنه كما ذكر نيل سيملسر،[4] التعامل مع الحدث الصادم والجدل حول أهميته مقنّع بصراع بين مجموعات حول مكانة اقتصادية، اعتراف سياسي ومكانة اجتماعية. وإلى جانب ذلك، فإنه لدى تبني الرواية الجديدة وارتباطها بالمحرقة، اعتبر الشكل المحتمل الوحيد للتمثيل الذاتي الذي بإمكان اليهود القادمين من الدول العربية تبنيه أنه تقليد (حتى لو كان اجتجاجيا) مقارنة بالموضوع النظري في خطاب الصدمة القومي، وهو الاستغلال الأشكنازي للمحرقة. ورغم أن الربط غير المباشر بالمحرقة وطرق تمثيل ذاكرتها من شأنه أن يساعد بانضمام الذي يُعترف به كضحية إلى المجتمع الأوسع لضحايا ملاحقة اليهود، لكن بسبب مكانة المحرقة المقدسة في المجتمع الإسرائيلي، فإن ربطا كهذا قد يقف في طريق اعتراف المجتمع بالصدمة، أو بدلا من ذلك، تمييز تلك المجموعة السكانية أنها بمثابة «ضحايا من الدرجة الثانية».

وتوجد أمثلة كثيرة على معارضة إسرائيلية داخلية لمنح مكانة الضحية لليهود القادمين من الدول العربية. وعلى سبيل المثال، أظهر استطلاع أجراه الكونغرس اليهودي العالمي لدى انطلاق حملة «أنا لاجئ»، أن ٥٤٪ من المستطلعين العرب من سكان إسرائيل يعتقدون أن العناية بقضية اللاجئين اليهود من الدول العربية يجب أن تكون مطابقة للعناية بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وفي المقابل، أجاب على هذا النحو ٤٨٪ فقط من بين المستطلعين من الجمهور اليهودي. واعتقد ٥٥٪ من الجمهور العربي أن صندوقا دوليا، في حال تأسيسه، ينبغي أن يعوّض اللاجئين اليهود، مقابل ٥١٪ فقط من الجمهور اليهودي. وبيّن جيفري ألكسندر وشاي درومي كيف أن اليسار في إسرائيل سمح بتوسيع رواية المحرقة كي يكون بالإمكان تطبيقه على السكان الفلسطينيين أيضا، وبذلك صكّ للفلسطينيين عملة ثمينة لضحية نهائية، وكان محفوظا لليهود القادمين من أوروبا ولاجئي المحرقة فقط. وبما يتعلق باليهود القادمين من الدول العربية، في مقابل ذلك، لا يوجد استعداد للتعبير عن تعاطف كهذا يكون مستعد لتجاهل انعدام التناسبية بين الأحداث التاريخية. ولذلك فإن اليهود القادمين من الدول العربية هم المجموعة الوحيدة المرتبطة بسلسلة الأحداث التي وقعت في وقت قريب من إقامة الدولة التي لا تقبل هذه العملة؛ وتم الاحتفاظ لأعضاء هذه المجموعة فقط بدور الضحية الثانوية أو دور الذي يرى بنفسه ضحية.

ورغم أن الرواية الجديدة تخلق لليهود القادمين من الدول العربية رأس مال سياسيا مهما في إطار اقتصاد الصدمة والضحايا – في واقع اقتصادي، اجتماع وثقافي غير متساو، فإن معاناتهم تمنحهم طريقا آخر كي تشملهم القومية الجماعية. لكن رأس المال هذا أيضا، مثل مكانهم في الرواية الصهيونية التي فُرضت عليهم في الماضي، لا يحررهم من هامشيتهم، سواء مقارنة بضحايا صدمة المحرقة أو قياسا بالمؤسسين الأوروبيين للصهيونية. بل إن رأس المال السياسي القليل الذي تراكم هكذا أممته الدولة أيضا من أجل استخدامه كأداة سياسية. وتشكل المعالجة المهملة والنفعية في بناء، بلورة وتمثيل الرواية الجديدة جزءا من صدمة ومشكلة أوسع وأعمق، تتعلق أيضا بمجرد احتمال حصول الشرقيين في إسرائيل على المساواة والتمثيل الذي يوفر مكانا لتعقيدات، ميزات وتنوع خبراتهم، وللذاكرة التي لا يتم إخضاعها للخطاب القومي – الصهيوني وهدفه الأساسي ليس بالضرورة لتحسين خدمة أهداف قومية.

أملاك أم تراث

لا تزال هناك مسألة الأملاك، وهي القضية المركزية التي يبدو أنه ما زال هناك خلاف حولها بين ناشطي المنظمات (وخاصة الإسرائيليين) والحكومة: هل

إعادة الأملاك هي الهدف المركزي لخطاب اللجوء الجديد، مثلما تطلب المنظمات، أم أنها نتيجة ملازمة للسعي من أجل تحقيق أهداف اللجوء والدبلوماسية الإسرائيلية.

وتدعي المنظمات في البلاد أن الحكومة تمارس سياسة متعمدة من أجل «إخفاء» موضوع الأملاك لمصلحة موضوع التراث. وهكذا على سبيل المثال، ادعت ليفنا زامير، التي كانت حتى وقت قريب رئيسة مركز منظمات يهود البلدان العربية والإسلامية (الهيئة المركزية التي تمثل القادمين من الدول العربية اليوم)، في لجنة مراقبة الدولة، في العام ٢٠١٤، أن سلك الموظفين الرفيع «تلقوا أمرا من أعلى للانتقال إلى التراث». ووجهت انتقادا بهذه الروح بعد تقديم استنتاجات لجنة بيطون أيضا، في العام ٢٠١٦.

ويحرص مركز المنظمات على وضع قضية الأملاك الضائعة في رأس أجندته. ورغم ذلك، ثمة أهمية للإشارة إلى أنه خلافا للمنظمات في البلاد، المعنية بدفع رواية اللجوء ليس فقط كوسيلة سياسية وإنما كوسيلة للحصول على تعويضات مادية أولا، فإن المنظمات في خارج البلاد تميل إلى الاتفاق مع الدولة وتشدد بالأساس على أهمية الاعتراف الدولي باللجوء لاحتياجات دبلوماسية ومن أجل «العدالة التاريخية».

ويبدو أن زامير والمنظمة التي ترأستها يعون بشكل قاطع الدور الذي يؤدونه لمصلحة الحكومة الإسرائيلية والفجوة بين مصلحتهم ومصلحة الحكومة. وبحسبها، «بيبي [...] لا يريد الدخول في قصة الأملاك [...] لأنه ما زال يفكر بالاختزال». وهي واقعية جدا حيال هدف الحكومة المركزي، وحيال سبب الاهتمام بالموضوع وحيال استعداد رئيسها للعمل جاهدا من أجل إعادة الأملاك. لكن على الرغم من ذلك، ورغم أن قسما من ناشطي المنظمات على الأقل مستاء من الاستعراض الجزئي لقصة اللجوء والتعميم الزائد الذي يُحدثه، اختاروا التعاون مع الحكومة في إنشاء الرواية الجديدة لأنه من دون ذلك لما حصلوا على الاعتراف الذي حققوه حتى الآن، وعلى إنجازات مثل تمويل متاحف وأنشطة للحفاظ على تراث الجاليات اليهودية في الدول العربية. وهكذا عمليا تجري علاقات تبادل المنفعة بين السياسيين، الراغبين في التماهي مع جمهور شرقي والظهور كمن يسعون من أجل مصلحته، وبين ناشطي المنظمات: كلا الطرفين يسعى إلى دفع مصالحه، أو مصالح الأشخاص الذين يمثلهم، بواسطة الجانب الآخر.

ورغم أن الرواية التاريخية الجديدة لليهود القادمين من الدول العربية في إسرائيل نجح في الحصول لنفسه على تشبث معين وعلى قدر لا يستهان به من الاعتراف، لكن كفاح ناشطي المنظمات بالحصول على أملاكهم وعلى اعتراف بقصتهم ما زال بعيدا عن نهايته. ومن أجل تحقيق هذه الغاية هم مستعدون كي تستخدمهم الحكومة الإسرائيلية كأداة دبلوماسية أو التعاون في خلق رواية تاريخية مهمة وبكائية جديدة، انطلاقا من الاعتقاد أن هذا التعاون يقربهم من هدفهم.

ترجمة من العبريّة: بلال ضاهر

الهوامش

1 Itamar Levin, *Locked Doors: The Seizure of Jewish Property in Arab Countries*, (Westport: Praeger, 2001), p. 223

٢ لم تنجح دولة إسرائيل طوال سنين برصد ميزانية للتخمين المطلوب. وبسبب تحذيرات العاملين في الموضوع، بأن إسرائيل موجودة في مستوى متدن واضح قياسا بالفلسطينيين من ناحية استعدادها لمداولات مستقبلية في موضوع الأملاك، توجهت الحكومة، في نهاية العام ٢٠١٧، إلى جهة ثالثة خارجية، شركة تخمين أملاك وتدقيق حسابات، وطلبت منها أن تقدر حجم الأملاك اليهودية في الدول العربية وقيمتها. وكانت غاية هذا التقدير أن تستخدمه إسرائيل عندما يطرح موضوع التعويضات مرة أخرى. وقُدم مؤخرا تقرير التخمينات للحكومة الإسرائيلية ولوزارة المساواة الاجتماعية، التي تقف وراء هذه المبادرة. ويقدر التقرير أن قيمة أملاك اليهود التي بقيت في الدول العربية بحوالى ١٥٠ مليار دولار.

3 Mark Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, (Princeton: Princeton University Press, 1994).

4 Neil J. Smelser, "Psychological Trauma and Cultural Trauma," in Jeffrey C. Alexander, Ron Eyerman, Bernhard Giesen, Neil J. Smelser, and Piotr Sztompka, *Cultural Trauma and Collective Identity*, (Berkley, Los Angeles and London: University of California Press, 2004), pp. 31–59

تقديم: غادي الغازي *

بسام الشكعة مقابل اللواء ماط: محادثة بين مدير السجن ومندوب السجناء

شهدت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ١٩٧٩ تصعيداً واتساعاً في حركة المقاومة للاحتلال. كانت ترتيبات انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء في ذروتها وكان لا يزال يحدو السلطات المصرية أملٌ بإمكانية الفوز بشرعية لاتفاقيات كامب ديفيد التي قادت إلى عزل مصر في العالم العربي. وكانت السلطات الإسرائيلية تبذل قصارى جهدها للعثور على قيادات فلسطينية تقبل بالانخراط في مشروع «الحكم الذاتي» (الأوتونوميا) من الجهة الأولى، بينما كانت تدفع بمشروع أريئيل شارون الاستيطاني الكبير قُدُماً، من الجهة الثانية. تعززت في أوساط الفلسطينيين في المناطق المحتلة، آنذاك مكانة «لجنة التوجيه الوطني»، التي نجحت في الدمج ما بين التمثيل السياسي، الاحتجاج الشعبي وبناء المؤسسات الاجتماعية. كان المبدأ الذي سيّر السياسة الإسرائيلية ووجّهها منذ سنة ١٩٦٧ يقضي بأن يُسمَح في المناطق المحتلة بتمثيل المصالح الفردية والمحلية، من جهة، ومنع نشوء قيادة جماعية وطنية والتماثل السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، من جهة ثانية. غير أنّ الانتصار الكبير الذي حققته القوى الوطنية الفلسطينية في الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع العام ١٩٧٦ وضع سلطات الاحتلال الإسرائيلية أمام تحدٍّ صعب، إذ لم يكن في مقدورها إلغاء نتائج الانتخابات وعزل الممثلين المنتخَبين من دون تعرية مزاعمها بشأن إدارة نظام احتلال «متنوّر»، والإقرار بفشلها. في إطار المؤسسة السياسية والأمنية، رمت الكتل السياسية ـ الحزبية المختلفة

* محاضر جامعي في قسم التاريخ في جامعة تل أبيب، كاتب وناشط سياسي واجتماعي

بعضها البعض باتهامات متبادلة حول المسؤولية عن هذا الإخفاق وطرحت خططاً وبرامج تنافست من خلالها على تهشيم مكانة القيادة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت وكبرت تحت أنف الحكم العسكري مباشرةً. وضع رؤساء البلديات الوطنيون، بالتنسيق مع القوى السياسية الوطنية واليسارية السريّة التي كانت تنظم أنشطتها بالخفاء، السلطات الإسرائيلية أمام تحديات متكررة ومتلاحقة، لكنّ الأمر كان بمثابة لعبة خطيرة. فقد كانوا مُضطرّين إلى المناورة ما بين حرصهم على رفاهية السكان ومعاشهم اليومي تحت الاحتلال من جهة، وبين التعبير عن معارضتهم ورفضهم السياسيين المبدئيين للاحتلال، من جهة أخرى، ولا سيما محاولات محاصرة وإحباط أعمال النهب والاستيطان المتزايدة، وسط محاولة لتوسيع مساحة نشاطهم السياسي، تدريجياً.

هذه هي خلفية الوثيقة التي بين أيديكم الآن، والتي توثّق المحاولات التي بذلتها سلطات الاحتلال في تشرين الثاني ١٩٧٩ لعزل بسام الشكعة، "أبي نضال"، عن منصبه رئيساً لبلدية مدينة نابلس ثم طرده من البلاد.[١] لم يكن «أبو نضال» الوحيد المستهدَف من جانب سلطات الاحتلال، بالطبع. فقد حاولت، في الوقت نفسه تماماً، تقديم كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وإبراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، إلى المحاكمة بتهمة تافهة هي «إعاقة شرطيّ عن تنفيذ مهمّته». لكن سلطات الاحتلال كانت مصممة بشكل خاص على إقصاء بسام الشكعة، بسبب مكانته ودوره في لجنة التوجيه الوطني وفي الجبهة الوطنية الفلسطينية. فقد اعتبرته شخصية مركزية في سلسلة النشاطات الاحتجاجية التي جرت في العام ١٩٧٩، والتي تكرس من خلالها نموذج الاحتجاج السياسي، الذي سيدمج لاحقاً بين نشاطات رمزية يقوم بها ممثلو الجمهور وبين الاحتجاج الشعبي الواسع. في شهر شباط ١٩٧٩، أعلن رؤساء البلديات الوطنيون أنهم سيزورون مدينة الخليل المحتلة للتعبير عن التضامن معها. وحين منعت سلطات الاحتلال بسام الشكعة من الوصول إلى الخليل، نظّم مؤتمراً صحافياً في حلحول أثار أصداء واسعة. وفي آذار التالي، خلال حظر التجول الذي فرضته قوات الاحتلال على مدينة حلحول، قاد رؤساء البلديات الوطنيون قافلة من السيارات المحملة بالمعونات الغذائية للبلدة المحاصَرة. حالت قوات الاحتلال دون ترجلهم من الحافلات فواصلوا المسير إلى الخليل. في أيار، أعلن رؤساء البلديات أنهم سينظمون مسيرة احتجاجية في بلدة سلفيت. وحين منع الجيش إجراءَها، نظموا مؤتمراً سياسياً في مدينة نابلس. وفي تموز ١٩٧٩، كان بسام الشكعة على رأس قيادة الحملة الاحتجاجية في مدينة نابلس ضد إنشاء مستوطنة «ألون موريه" إلى الشرق من المدينة. استخدم الجيش الإجراءات القمعية المعتادة ضد التجار الذين شاركوا في الإضراب التجاري وأرسل جنوده لاقتحام وتحطيم أقفال الحوانيت المغلقة. تجول الشكعة في الشوارع وهو يشجع التجار على الإضراب، جهاراً، يوزع الأقفال الجديدة، البديلة، ويتعهد بتقديم الدعم الاقتصادي للمتضررين. بالنسبة لسلطات الاحتلال، كان التحدي الأخطر يتمثل في النشاط الاحتجاجي الذي جرى يوم ١٧/٦/١٩٧٩. فقد انطلقت مسيرة بمشاركة الآلاف من مدينة نابلس متجهةً إلى مستوطنة ألون موريه، كان يسير في طليعتها رؤساء البلديات بأيادٍ متشابكة. قطع الجيش الطريق وسدّها في وجه المظاهرة بالقرب من قرية روجيب فانتهت بصدامات مباشرة مع جنود الاحتلال.

في بداية آب ١٩٧٩، استدعى وزار الأمن، عيزر وايزمان، بسام الشكعة إلى محادثة في مكتبه، بحضور المسؤولين الكبار في جهاز الاحتلال، ومن بينهم «منسق العمليات في المناطق»، اللواء داني ماط. خلال حديثه، استخدم وايزمان أسلوب الإقناع تارة وأسلوب التهديد في أخرى، وحثّ بسام الشكعة على عدم إهدار فرصة الانخراط في عملية «التغيير» ـ التي تمثلت في مفاوضات كامب ديفيد آنذاك. «التغيير الذي سيأتي بي إلى مفاوضات من دون أشقائي الذين في الخارج»، أجاب الشكعة، هو ليس «مصلحتنا الحقيقية ولن يحقق السلام والهدوء، لا في الشرق الأوسط ولا في العالم». فراح وايزمان يهدد: «لا أريد أن أبدو كأنني أهدد، لكن تراودنا أفكار من حين إلى آخر بضرورة التعامل معك بطريقة تختلف عن طريقة التعامل مع الآخرين، ببساطة ـ يجب التعامل معك بأسلوب أكثر حزماً»... ثم هدد وايزمان الشكعة من مغبة الاستمرار في تأييد منظمة التحرير الفلسطينية واقترح عليه: «خَفِّف من وتيرة نشاطك السياسي، كي نستطيع مساعدتك في إدارة شؤون بلديتك». لكنّ الشكعة لم يترك أدنى مجال للخطأ أو الالتباس: إذا ما استمرت سياسة الاستيطان والاحتلال، «فلن يتحمل الشعب ذلك وسيعبّر عن ألمه بالصراخ. لأننا [الفلسطينيين] موجودون وسنظل موجودين. نحن لسنا مواد خاماً يمكن تصنيع شيء ما منها». وواجه وزير الأمن الإسرائيلي بالتحدي: إذا كان يريد منّا «عدم التعبير عن ألمنا ـ فالأجدر به إلغاء البلديات».[٢]

في تشرين الأول ١٩٧٩، قررت سلطات الاحتلال نزع الشرعية القانونية عن اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية الفلسطينية وإخراجها على القانون. وخلال تلك السنة ذاتها، جرى البحث مرتين في إمكانية إبعاد بسام الشكعة، لكنهم لم يجدوا فرصة مواتية في أي من المرتين. منذ نيسان ١٩٧٦ أصبحت سلطات الاحتلال تجد صعوبة في إبعاد ناشطين سياسيين فلسطينيين. قبل ذاك، حين ظهرت مؤشرات على أن مرشحي الكتلة الوطنية سيحققون الانتصار في الانتخابات البلدية، جرى في ٢٧ آذار ١٩٧٦ طرد وإبعاد د. أحمد حمزة النتشة ود. عبد العزيز الحاج أحمد، مرشحَيّ الجبهة الوطنية الفلسطينية للانتخابات البلدية في كل من الخليل والبيرة، وذلك لمنعهما من المشاركة في الانتخابات. فتوجه د. النتشة بالتماس إلى «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية، بواسطة محاميته، الناشطة الشيوعية فليتسيا لانغر. لكنه أُبعِد ـ بمصادقة المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية ـ قبل ربع ساعة فقط من موعد بدء جلسة النظر في التماسه في المحكمة العليا في مدينة القدس. أثار هذا الإبعاد موجة واسعة من ردود الفعل الغاضبة والمستنكرة، الأمر الذي منع إسرائيل من تكرار ذلك (الطرد والإبعاد) خلال السنوات الثلاث اللاحقة، رغم الاقتراحات العديدة والمتكررة لتنفيذه.[٣]

أبلغ اللواء داني ماط بسام الشكعة بأنه يدعو نفسه إلى لقاء معه في دار البلدية في نابلس. استغرب الشكعة الأمر؛ وأوضح أنه كان قد استُدعي في السابق إلى لقاءات مع الحكم العسكري، لكن ليس في مقر البلدية، وأنه لم يكن قد رأى اللواء ماط من قبل سوى مرة واحدة فقط ـ في اللقاء إياه مع وزير الأمن عيزر وايزمان.

كان هدف اللقاء، الذي بادر إليه اللواء داني ماط مع بسام الشكعة، انتزاع أقوال منه (من الشكعة) تهيئ الأرضية والشرعية لخطوة سريعة تتمثل في عزله عن منصبه، ثم إبعاده عن الوطن. لهذا السبب، سأل اللواء ماط الشكعة ستّ مرات، لا أقل (!)، حول موقفه من العملية الفدائية على الشارع الساحلي في آذار ١٩٧٨، والتي قُتل خلالها ٣٥ مواطناً إسرائيلياً وأصيب ٧١ آخرون، وهي العملية التي اتخذتها حكومة إسرائيل ذريعة لغزو لبنان في آذار ١٩٧٨.

اللواء ماط، الذي اتهم بسام الشكعة بتأييد المسّ بالمواطنين، كان أكثر معرفة وتجربة في هذا الموضوع من محدّثه. فمنذ مطلع الخمسينيات، كان قد شارك في عمليات إسرائيلية سرية في الضفة الغربية كانت تستهدف، بالأساس وبشكل خاص، الرعاة والـ«متسللين» كما شملت، أيضاً، سرقة قطعان من المواشي. في العام ١٩٥٤، انضم ماط إلى قوات المظليين بقيادة أريئيل شارون وشارك، تحت قيادته، في عمليات عديدة في الضفة الغربية، في قطاع غزة وفي سيناء. وفي العام ١٩٦٩، تلقى دعوة لزيارة كمبوديا بصفة «خبيراً في محاربة القوات السريّة» لتقديم المشورة حول سبل القمع، ثم عمل فيما بعد، ممثلاً عن دولة إسرائيل، مستشاراً للجيش الإيراني في عهد الشاه.

ينبغي التعامل مع نص المحادثة الموثق أمامنا هنا بحذر شديد. نحن لا نملك تدويناً نصياً دقيقاً، أو تسجيلاً صوتياً، لهذه المحادثة. كان ماط يتحدث باللغة العبرية، بينما جرت ترجمة أقوال الشكعة، من العربية إلى العبرية. من الواضح أن بسام الشكعة قال أشياء كثيرة خلال اللقاء، لم يجر تدوينها في المحضر بتاتاً. مثلاً، النص المنشور يذكر فقط شكوى بسام الشكعة بشأن التدهور الفظيع في حالة الشاب نادر فايز العفوري الصحية جرّاء عمليات التعذيب الوحشي التي تعرض لها، لكنه لا يذكر أي تفاصيل بشأن هذه الشكوى ومضمونها.[٤] علاوة على الحذف والإسقاط، يقدم «المحضر» ترجمة ركيكة إلى العبرية لأقوال الشكعة بالعربية، بحيث لا يُفهم دائماً معنى كلامه ومقصده. وما ننشره هنا هو ترجمة إلى العربية، مرة أخرى من العبرية، التي تُرجمت إليها أقوال الشكعة بصورة جزئية ومشوشة، كما أعدها أحد الضباط الذين حضروا اللقاء.

بالرغم من ذلك، تبقى هذه وثيقة مهمة. من الواضح تماماً من المحضر أن اللواء ماط لم يكن يريد حقاً الاستماع من بسام الشكعة إلى معطيات عن الوضع الاقتصادي أو عن عدد العمال في إسرائيل؛ فتلك معطيات متوفرة لدى سلطات الاحتلال. القسم الأول من المحادثة كان يرمي إلى تخدير يقظة الشكعة تمهيداً للمكيدة التي ستأتي لاحقاً، إلا أن ماط يجد صعوبة جمّة في الاستمرار في مسرحية التأدب فيجزم، بغطرسة جلية، بأنه إن لم يسمع شيئاً عن أي مسّ بالسجناء في سجن طولكرم، فذلك برهان على أن شيئاً لم يحدث.[٥] ومن البارز، أيضاً، أن بسام الشكعة التزم، من جانبه، الحد الأقصى من الحذر وتحدث، كما قال في إحدى المقابلات لاحقاً، كأنه خبير في العلوم الاجتماعية يحلل الأوضاع. وثمة عنصر مسرحيّ واضح في هذا الحدث: فهي محادثة بين مدير السجن ومندوب السجناء، يسقط القناع عن وجه السجّان في بعض أجزائها. كان بسام الشكعة مدركاً لهذه الحقيقة، كما يدل ردّه في مسألة أزمة المياه في نابلس. فقد رفضت البلدية،

برئاسته، أي تبعية وأي ارتهان لشركة الكهرباء الإسرائيلية وبذلت جهوداً جبارة لحل مشكلة المياه في المدينة بصورة ذاتية مستقلة، بينما كانت سلطات الاحتلال تحاول تصعيب الأمر عليها ومراكمة العراقيل أمامها لإثارة غضب السكان واستعدائهم ضد القيادة الوطنية. يحاول اللواء ماط استفزاز بسام الشكعة في هذا الموضوع، لكنّ الشكعة يضحك عند سماع أقوال الجنرال الإسرائيلي الذي يحاول التحدث باسم سكان نابلس الذين يعانون من جرّاء التزام البلدية الوطني. من الصعب تحديد النقطة التي تشكل ذروة الكوميديا الكولونيالية: هل حين يمتدح اللواء ماط الديمقراطية الإسرائيلية؛ أم حين يقارن الجنرال، في رده على شكاوى بسام الشكعة حول معاناة أسرى الاحتلال، بين معاناة هؤلاء الأسرى وشكوى جندي إسرائيلي أشكنازي اضطر إلى سماع فريد الأطرش (يشير المحضَر إلى أن بسام الشكعة أيضاً ضحك، مراراً وتكراراً، عند سماع العروض السياسية التي قدمها وزير الأمن عيزر وايزمان...).

في يوم اللقاء نفسه، سارع اللواء ماط إلى توزيع صيغة معالجَة عن سير «المحادثة» على الصحافيين في إسرائيل. أذيع الخبر خلال ساعات قليلة في الإذاعة الإسرائيلية، ثم في صباح اليوم التالي (١١/٧)، نشر زئيف شيف، مراسل صحيفة "هآرتس" للشؤون العسكرية، في مكان بارز جداً على الصفحة الأولى من عدد الصحيفة في ذلك اليوم، النصّ الذي زوده به الجيش، تحت عنوان «رئيس بلدية نابلس، الشكعة: أنا أتماثل تماماً، بالمطلق، مع قتل ركاب الباص في الشارع الساحلي».[٦] وكان النقاش الذي جرى في الكنيست في اليوم ذاته عاصفاً وصاخباً، إذ شن أعضاء الكنيست من اليمين المتطرف وحتى شمعون بيريس هجوماً على حكومة مناحيم بيغن بسبب «اعتدالها» ودعوا إلى اتخاذ تدابير حادة ومشددة. في المقابل، قال عضو الكنيست توفيق طوبي إنها محاولة من الحكومة الإسرائيلية لصرف الأنظار عن عملياتها العسكرية ضد المواطنين الفلسطينيين واللبنانيين. واعترف وزير الأمن، عيزر وايزمان، بأنه لم يحصل على محضر اللقاء فعلياً وإنما قرأ التقرير في «هآرتس» فقط. إذا كان النص دقيقاً، قال، فسنتخذ إجراءات ضد الشكعة. لكن عضو الكنيست أوري أفنيري لم ينتظر، فادعى في الكنيست بأنه استوضح الأمر وأراد نشر أقوال بسام الشكعة، نقلاً عنه شخصياً. واستناداً إلى «الاستيضاح» الذي أجراه، فقد نسب أفنيري إلى الشكعة تبريراً للعملية في الشارع الساحلي ونددّ به بشدة. اقتبس اللواء ماط أقوال أفنيري هذه بتوسع ضمن الملف الذي أعدّه لتبرير إبعاد بسام الشكعة.[٧]

في الأثناء، سارعت سلطات الاحتلال إلى التحرك الفعلي. ففي اليوم ذاته، ٧ تشرين الثاني، اجتمع مسؤولو الحكم العسكري ومسؤولو «جهاز الأمن العام» (الشاباك) مع مجموعة من خبراء القانون للبحث في تنفيذ عملية «موتسيت» ـ الاسم الرمزي الذي أطلقه الحكم العسكري على عملية الإبعاد. أوصى "الشاباك" باعتقال بسام الشكعة بصورة فورية. واقترح القادة الكبار الشروع في عملية الإبعاد بغية ردع القادة الفلسطينيين الآخرين في المناطق المحتلة. وتقرر، في النهاية، التوصية أمام الحكومة الإسرائيلية بطرد بسام الشكعة وإبعاده وأُمهِل جهاز "الشاباك" ٢٤ ساعة لإعداد المواد ضده. وكان بين المشاركين في المشاورات، أيضاً، أحد كبار المستشرقين الإسرائيليين، بروفسور موشيه معوز، من الجامعة العبرية في القدس، الذي كان ضابطاً و«مستشاراً خاصاً» للشؤون العربية لمنسق العمليات في المناطق. كان معوز متفائلاً جداً وادعى بأن «لا شيء من الناحية الإعلامية/ الدعائية يمنع الإبعاد وبالإمكان شرح الموضوع للولايات المتحدة ولمصر، أيضاً».

تبنت حكومة بيغن التوصية بشأن الإبعاد، ولكن قبل أن تشرع في التنفيذ، توجهت زوجة بسام الشكعة، عناية (أم نضال)، بواسطة المحامية الشيوعية فليتسيا لانغر، بالتماس إلى «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية للمطالبة بمنع الإبعاد. كان الهدف من الأمر الاحترازي الذي استصدرته الحيلولة دون تنفيذ الإبعاد الفوري وغير القابل للردّ، أولاً، ثم تمكين مقاومي الاحتلال من كسب بعض الوقت لتنظيم صفوفهم ريثما تتسع دائرة الاحتجاجات الشعبية. وبالفعل، فقد نُظمت في أنحاء الضفة الغربية نشاطات احتجاجية مختلفة وشرح بسام الشكعة موقفه في وسائل الإعلام المختلفة مفنداً ادعاءات الجيش. وفي ١١ تشرين الثاني تُلي على مسامعه أمر الإبعاد وجرى اعتقاله والزج به في سجن الرملة، حيث بدأ إضراباً عن الطعام. وفي اليوم نفسه، أعلن ١٣ من رؤساء البلديات في مدن الضفة الغربية استقالة جماعية من مناصبهم.

أثارت موجات الاحتجاج والتضامن قلقاً لدى القيادتين المصرية والأميركية. كان الأميركيون مشغولين بالمواجهة المتصاعدة مع إيران، بينما كان المصريون متخوفين من احتمال تفاقم الوضع (كان الجيش الإسرائيلي ينفذ عملية الانسحاب من سيناء) ومصير المحادثات بشأن «الحكم الذاتي». بلغت موجة التنديد والتحذير ضد إسرائيل في العالم ذروتها بالقرار الذي صدر عن الهيئة العمومية للأمم المتحدة

وطالبت فيه بإطلاق سراح الشكعة من المعتقل وإلغاء قرار الإبعاد. ورداً على ذلك، أعلن بيغن أن طرد الشكعة قانوني لأنه يستند إلى «أنظمة محلية سارية المفعول في يهودا والسامرة منذ العام ١٩٤٥» (فضّل بيغن عدم الإشارة إلى أن الحديث يجري عن أنظمة الدفاع الاستعمارية لحالات الطوارئ، والتي كان قد ندد بها شخصياً حين استخدمها الانتداب البريطاني ضد حركته) واتهم بسام الشكعة بأنه ممثل لـ «منظمة التحرير الفلسطينية الدموية». في غضون ذلك، تكشفت حقيقة وجود صدع في حكومة بيغن، بين عيزر وايزمان، الذي كان يشغل منصب وزير الأمن وكان يُعتَبَر «معتدلاً»، وبين أريئيل شارون، الذي كان يشغل منصب وزير الزراعة.

حيال الضغوطات المتصاعدة، بحثت سلطات الاحتلال عن «تسوية» تشكل مخرجاً: اشترطت إلغاء أمر إبعاد الشكعة بأن «يستقيل بمحض إرادته» من منصبه في رئاسة بلدية نابلس، وأن يتعهد بعدم التدخل في الشؤون السياسية وأن يندد بالإرهاب بصورة علنية. أعلن الشكعة، عبر محاميته فليتسيا لانغر، أنه يرفض شروط سلطات الاحتلال وأنه مستعد فقط للتنديد بالعنف بشكل مبدئي ولإعلان تأييده لحل سلمي للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. بعد بضعة أيام، كان يبدو لسلطات الاحتلال خلالها أنها سوف تنجح في تحقيق «التسوية» التي ترغب فيها، فشلت المحاولة. وحين صادقت اللجنة الوزارية التابعة للحكومة الإسرائيلية على أمر الإبعاد، مرة أخرى، انضم إلى المستقيلين جميع رؤساء البلديات في الضفة الغربية ومعظم رؤساء البلديات في قطاع غزة (مجالس قروية قليلة فقط حذت حذوهم). أُعلِن إضراب عام وشامل حظي بمباركة وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية، التي ترددت في البداية في تبني مبادرة الاستقالات الجماعية. دافع وايزمان، في الكنيست، عن قرار إبعاد بسام الشكعة وقال: «يجري الحديث عن شخص قد يكون نشاطه سبباً في تعريض سلامة الجمهور للخطر، إلهاب المشاعر وانتهاك القانون والنظام»[٨].

تفاقمت الأزمة. أعلنت عناية الشكعة إضراباً مفتوحاً عن الطعام أمام ديوان رئيس الوزراء، مناحيم بيغن. تصاعدت حملات الاحتجاج العالمية. «الملف» الذي أعدّته السلطات ضد بسام الشكعة كان يشمل جملة من النشاطات الجماهيرية البارزة. قررت «محكمة العدل العليا» عدم النظر في الموضوع قبل تقديم الاستئناف على قرار الإبعاد إلى لجنة الاستئناف العسكرية. وحيال الضغط المتصاعد، قررت هذه اللجنة التوصية أمام سلطات الاحتلال بإلغاء أمر الإبعاد وإعادة الشكعة إلى منصبه. في يوم ٥ كانون الأول، اضطر الحاكم العسكري في الضفة الغربية إلى إبلاغ بسام الشكعة بإلغاء أمر الإبعاد بحقه. في اليوم التالي، احتُفل بهذا الانتصار في مقر مجمع النقابات المهنية في بيت حنينا. في تلخيصه للموضوع، اعتبر بروفسور معوز، في مذكّرة سريّة، أن فشل إسرائيل في قضية بسام الشكعة قد عمّق الوعي الوطني لدى الفلسطينيين تحت الاحتلال، عزّز استعدادهم للنضال ضده وساهم في تشكُّل وتبلوُر قيادة وطنية جماعية. وذكر، أيضاً، أن رؤساء البلديات الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية قد أثبتوا في هذه القضية قدرتهم على التحرك والعمل في مسألة حيوية حتى من دون تنسيق مسبق مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مع الأردن.[٩]

كان لانتصار تشرين الثاني ثمن باهظ. فقد أثبت لسلطات الاحتلال أنها، حيال تعاظم مكانة بسام الشكعة والقادة الوطنيين في المناطق المحتلة، لا تملك سلاحاً فعّالاً ضدهم يمكنها استخدامه بصورة علنية. في ٢ حزيران ١٩٨٠، نفذت عصابة «تنظيم سري» من المستوطنين محاولة لاغتيال بسام الشكعة، كريم خلف وإبراهيم الطويل. أصيب الشكعة وخلف بجراح بالغة: فقدَ بسام الشكعة كلتا ساقيه وفقدَ كريم خلف قدم رجله اليمنى. أما إبراهيم الطويل فنجا، وأصيب خبير المتفجرات الذي حضر إلى المكان لتفكيك العبوة بجروح في وجهه، (حصل عطل، حال في اللحظة الأخيرة، دون نجاح عصابة المستوطنين بوضع العبوة الناسفة في سيارة د. أحمد حمزة النتشة). لكن الوثائق منذ شباط من العام ١٩٨١ تدل على أن سلطات الاحتلال قد استأنفت البحث في السؤال: كيف بالإمكان لجم وتحجيم الشعبية المتزايدة التي يحظى بها بسام الشكعة، الذي اتسع نشاطه السياسي كثيراً منذ إصابته؟ لكن، ليس هنا المكان للخوض في تفاصيل هذا النشاط الآن.

لقاء "منسق العمليات" في المناطق، اللواء داني ماط، ورئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة

١. جرى اللقاء في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم ٦ تشرين الثاني (١٩٧٩)، في محافظة نابلس. حضر اللقاء، أيضاً، الحاكم العسكري لمدينة نابلس، العقيد يوسيف لونتس، نائب حاكم نابلس العسكري، المقدّم موتسافي، النقيب شلومو (مترجم)، عن «إدارة العمليات»، المقدّم تسادوق كرايم والرائد منور.

٢. فيما يلي توثيق للمحادثة، كما دونه المقدّم كرايم:

اللواء ماط: كيف حالك وكيف صحتك؟

بسام: على المستوى الشخصي، صحتي جيدة جداً. لكن على المستوى العام، الوضع الاقتصادي سيء جداً. كذلك الوضع في البلدية، سيء. من تقارير الغرفة التجارية، يمكن أن نفهم أن الوضع الاقتصادي سيء. من الناحية السياسية، الناس قلقون حيال الوضع ولا يعرفون ماذا سيحدث. الفلسطينيون يعانون وليس ثمة أي حلّ لتطلعاتهم السياسية، إطلاقاً. جميع العروض التي تقدمها إسرائيل تتعارض مع تطلعات الفلسطينيين.

اللواء ماط: لم ألاحظ أن الوضع الاقتصادي سيء إلى هذا الحدّ الذي تصفه.

بسام: كلا. الوضع سيء. الوضع الاقتصادي ليس جيداً، بما في ذلك بسبب الوضع الاقتصادي في إسرائيل، بما يخلّفه من آثار على الضفة الغربية أيضاً. الناس عندكم يستطيعون تحمّل الوضع، لكن عندنا لا يستطيعون.

اللواء ماط: كم شخصاً من نابلس يعملون في إسرائيل اليوم؟

بسام: لا أعرف عددهم من نابلس. لكن العدد من كل الضفة الغربية يبلغ نحو ٧٠ ألف شخص، حسبما سمعت. إلا أن ما يكسبونه هناك هو أجر زهيد، وفي بلدية نابلس هنالك عجز دائم.

اللواء ماط: كذلك في إسرائيل، أيضاً.

بسام: ما ذنبنا نحن؟ نحن نرصد ميزانية ما لشق وتعبيد شارع، لكنّ التنفيذ يكلّف أكثر منها بكثير.

داني ماط والراحل بسام الشكعة على غلاف صحيفة «هعولام هزيه» يوم ١٤/١١/١٩٧٩.

مثل أي شيء آخر نستورده من الخارج، يتضاعف سعره وتكلفته مرتين ريثما يصل إلينا.

اللواء ماط: الوضع هنا كما هو الحال في إسرائيل. من جهة أولى، تدّعون بأن الوضع صعب، بينما نرى من جهة ثانية أن الناس يخرجون إلى الشوارع، يشترون من الحوانيت؛ وهذه ملأى بكل ما لذ وطاب. وكل الوقت تبنون بيوتاً جديدة. هذا يدل على أن لدى الناس الكثير من المال.

بسام: هذا صحيح. الناس هنا يحصلون على أموال كثيرة من الأبناء الذين يعملون في الخارج، لكن هذا ليس نتيجة للوضع الاقتصادي الداخلي.

اللواء ماط: كيف الوضع الاقتصادي في الأردن اليوم؟

بسام: لا أعرف. لستُ خبيراً بالقضايا الاقتصادية. أنا أتحدث من تجربتي ومن لقاءاتي مع الناس. على سبيل المثال، في بلديتنا نحن مضطرون إلى دفع علاوات

للموظفين باستمرار وهنالك عجز دائم بينما السلطات لا تحاول مساعدتنا في هذا المجال. جميع فئات الشعب وشرائحه تشكو من الوضع ومن غلاء المعيشة ومن عدم القدرة على اللحاق بموجات الغلاء وسد الفجوات. أما فيما يتعلق بالأردن، ومما بلغني، فصحيح أن هنالك غلاء أسعار هناك أيضاً، إلا أن الرواتب هناك أكبر. على سبيل المثال، المهندسون يكسبون هناك أكثر ـ مهندس ذو أقدمية عشر سنوات، يتلقى راتباً يبلغ ٦٥٠ ديناراً في الشهر، بينما المهندس ذو الأقدمية المماثلة هنا يحصل على راتب يبلغ ١٥٠ ديناراً في الشهر. كذلك العمال هنا يتلقون رواتب أقل.

اللواء ماط: كيف كانت زيارتك الأخيرة إلى الأردن؟

بسام: لا بأس.

اللواء ماط: كيف كانت، حقاً؟

بسام: كانت لدينا مطالب لمبالغ كبيرة من المال من أجل تنفيذ مشاريع في المدينة. في نهاية المطاف، حصلنا على ٢,٥ مليون دولار، غير أنّ مشروعاً كمشروع تصريف المجاري عندنا يكلف أكثر من مليون دينار.

اللواء ماط: نسمع أن ثمة شكاوى كثيرة جداً لدى السكان ضدك، لأنك تقطع عنهم المياه وتُعطشهم خلال الصيف.

بسام: يضحك.

اللواء ماط: ربما تعتقد بأن الناس يفهمون ذلك، لكنهم في الحقيقة لا يفهمون. من يحصل على المياه مرة واحدة كل أربعة أيام، يقول إن الإيديولوجيا جيدة، لكنه ـ في الأثناء ـ يريد أن يعيش، أيضاً.

بسام: لقد حللنا مشكلة المياه. صحيح أن الخطط لفترة مؤقتة، لكنني آمُل أن تُحلّ المشكلة في العام القادم، بعد حفر بئر في وادي .... (الاسم غير واضح في النص الأصلي). وقد ساعدنا الله بمياه الأمطار، أيضاً. كذلك، أريد معرفة أولئك الأشخاص الذين يتصلون بكم ويشكون. ربما كانوا من المناوئين للبلدية.

اللواء ماط: إنهم أكثر مما تتخيل.

بسام: ضحك عالياً، ثم قال: هذه دعاية ضد البلدية وحرب أعصاب ضدي.

اللواء ماط: ماذا تقول غير هذا؟

بسام: ثمة شكاوى وتذمرات عديدة من الموظفين حيال ارتفاع الأسعار وعدم زيادة الرواتب. الإجراءات التي تتخذها السلطات العسكرية، مثل منع مغادرة الطلاب، التوقيفات في نقاط العبور إلى الأردن وما شابه. إنه وضع قاسٍ.

اللواء ماط: عن أي منع طلاب تتحدث؟ أفترض أن الحديث ليس عن قِدّيسين.

بسام: هنالك إجراءات لمنع مغادرة الطلاب؛ هنالك توقيف متكرر للطلاب القادمين من الخارج، وكذلك اعتقالات دون أي مبرر بين هؤلاء الطلاب.

اللواء ماط: إن اعتُقل شخص ما، فذلك لأن ثمة شبهات ضده. من يأتي لزيارة عائلته بنوايا سليمة، لا يصيبه أي أذى. في سنة ١٩٧٨، عَبَر عن طريق الجسور، ذهاباً وإياباً، نحو مليون ومائتي ألف شخص. ربما كان هنالك توقيف لبضع عشرات، لأسباب مختلفة ولتوفر شبهات ضدهم.

بسام: أنا لا أعرف الملايين، لكنني ألتقي العشرات، ومن بينهم أولئك الذين تم توقيفهم.

اللواء ماط: نحن لسنا في حالة سلام. وحين يعبر هذا العدد الكبير جداً من الأشخاص، لا بد أن هنالك قلائل من بينهم يشتبه بضلوعهم في قضايا أمنية وهؤلاء مَن يجري توقيفهم، لكن عددهم لا يكاد يُذكر البتّة مقارنة بالأشخاص الذين يعبرون.

اللواء ماط: هل ثمة مشكلات أخرى؟

بسام: نعم، توجد. المعتقَلون في السجون، وخصوصاً أولئك الذين في بئر السبع وطولكرم. هنالك شكاوى عن المعاملة التي يتلقونها. (على سبيل المثال، ذكر بسام اسم شخص مريض ومصاب بالشلل (نادر العفوري) ويعاني من حالة صحية صعبة. صحيح أنه في العيادة، لكن لم يُبذل أي جهد للإفراج عنه).

اللواء ماط: هذا الموضوع معروف وهو قيد المعالجة.

بسام: استغرق الفحص بشأنه وقتاً طويلاً، أكثر مما ينبغي. لا تزال الشكاوى تُطرح، حتى أن القضية اتخذت بُعداً دولياً.

اللواء ماط: ممَّ يشْكون؟

بسام: على سبيل المثال، يضعون في السجون مرايا على الشبابيك أو مادة أخرى لامعة، مما يُبهر أعين السجناء ويصعّب عليهم الرؤية كثيراً. كذلك، يشكون من شدة الضوء في ساعات الليل. يشكون من أمراض عصبية ومن الرطوبة. والأسوأ هو المعاملة التي يَلقونها. معاملة قاسية ووحشية. وفي سجن طولكرم، سمعنا عن حالة إطلاق عيارات نارية على سجناء بينما كانوا يؤدون الصلاة.

اللواء ماط: مسألة إطلاق الرصاص الحي هي كذب مطلق. فيما يتعلق بالمعاملة والمعاناة، سأعطيك مثالاً ـ ذات مرة، كتب جندي إسرائيلي رسالة إلى قائده يقول فيها إن جميع زملائه في الوحدة العسكرية يستمعون طوال النهار إلى أغاني فريد الأطرش عبر الإذاعات وأنه يعاني من جراء ذلك. لا يمكن أن تحصل حالة إطلاق نار ولا أعلم بها. من المؤسف أن يقول أشخاص أذكياء مثل هذه الأمور.

بسام: أنا سمعت عن ذلك من شخص معين وأنا شبه متأكد تماماً من أن الأمر قد حصل فعلاً. أنا أطلب فحص الموضوع.

اللواء ماط: أحضِر لي الشخص الذي يعرف، ليقُل متى حصل هذا وعندئذ سنفحص.

بسام: يمكن فحص الموضوع في داخل السجن.

العقيد يوسيف لونتس: لكن، متى حصل هذا؟

بسام: قبل نحو ثلاثة أشهر.

اللواء ماط: أنا مستعد لالتقاء الشخص الذي روى هذه القصة.

بسام: تلقيتُ رسالة من شخص من داخل السجن وربما يخشى الكشف عن اسمه. لو كانت الرسالة معي، لأريتُك إياها.

اللواء ماط: هل لديك الرسالة؟

بسام: كلا.

اللواء ماط: فليكتب الشخص نفسه رسالة أخرى، جديدة، دون البوح باسمه.

بسام: من الأسهل فحص الموضوع في داخل السجن.

اللواء ماط: من الأسهل اختلاق قصص غير صحيحة. من غير الممكن أن يطلقوا الرصاص عبثاً. نحن نجري فحصاً بعد كل طلقة. ليس من المعقول أن يحدث هذا دون أن نعلم به. لكنك تقول إنه حدث قبل ثلاثة أشهر. ورغم ذلك، سنفحص الموضوع.

بسام: هل أولئك الذين جرى الإفراج عنهم من السجن مؤخراً وحصلوا على العفو بمناسبة العيد هم أنفسهم الذين أطلق سراحهم قبل يوم أو عشرة أيام من الموعد الرسمي لتحررهم، أصلاً، بينما تنشرون أنتم وتروجون وكأنّكم منحتموهم العفو؟ هل هذا عفو؟ هل لديكم استعداد لفحص هذا الموضوع (كان يتحدث بلهجة ساخرة).

المقدّم موتسافي: أولاً، تم الإفراج عن عشرة أشخاص من سجن نابلس. بعضهم فاز بثلاث سنوات (أي: أُفرِج عنهم قبل موعد تحررهم الرسمي بثلاث سنوات) وآخرون بسنتين اثنتين. وأقلّهم فاز بما يتراوح بين ٢٠ و٢٥ يوماً قبل موعد تحررهم. وأنا أتحدث عن سجن نابلس فقط.

اللواء ماط: نحن نبذل جهدنا كل عيد للإفراج عن عدد من الأشخاص، تبعاً لسلوكهم. أحياناً، هنالك شكاوى وتظلمات من سجناء في السجون داخل إسرائيل. في السجون لا يحصلون على جوائز.

بسام: يضحك.

اللواء ماط: مبدئياً، ينبغي أن تكون المعاملة منصفة، لكن لا تُمنَح جوائز في السجن.

بسام: حتى تقارير مفوّضية السجون تتحدث عن تمييز في المعاملة، بين تلك التي يحظى بها السجناء الإسرائيليون (اليهود) وتلك التي يحظى بها السجناء العرب. الأمر غير الطبيعي هو أسلوب التعامل مع السجناء العرب.

اللواء ماط: أنا مستعد لفحص موضوع المعاملة مع قائد مصلحة السجون، لكنني أسألك ما هي العلاقة بين شخص قتل زوجته وحُكم عليه بالسجن وبين أولئك الذين نفّذوا القتل في الشارع الساحلي؟ ما هو رأيك الشخصي؟

بسام: أولئك من الشارع الساحلي قاموا بعملهم بسبب الاحتلال وهم يطالبون باستقلالهم. حتى القانون الدولي يبرر ذلك ويعتبرهم أسرى حرب.

اللواء ماط: ولكن، هل تبرر أنت فعلتهم؟

بسام: السجن هو ذاته وكل فرد من المحكوم عليهم هو إنسان. ثمة في السجن قوانين تسري على الجميع، دون تمييز بجريرة المخالفة التي نفذها كل منهم.

اللواء ماط: أحدهم رمى بطفل في قلب النيران. هل تبرر أنت مثل هذا العمل؟

بسام: لا، لا أبرر إلقاء طفل في النار. هذا مبالغ فيه بعض الشيء. لكنني لم أكن هناك ولا أعرف إن كان هذا قد حصل فعلاً.

اللواء ماط: لكنهم فاخروا بذلك في المحكمة.

بسام: أنا سمعتُ من أشخاص أنهم قاموا بذلك تنفيذاً لواجب معين، لأنهم أرادوا تحرير أشقاء لهم من السجن. مثل هذه الأعمال، إن حصلت، فإنما هي ردة فعل على أعمال أخرى. بالنسبة لإسرائيل، فهي ـ كدولة ـ تردّ بصورة وحشية. في جنوب لبنان، على سبيل المثال. طالما أن هنالك احتلالاً وقتلاً، فعليكم أن تتوقعوا عمليات من هذا القبيل.

اللواء ماط: هل أنت، بشكل شخصي، تبرر عمليات كهذه؟

بسام: أنا أعتقد بأن هذه العمليات قد تؤتي ثماراً، وذلك بسبب الوضع الذي نعيشه. أي، أن ثمة أموراً تمس فيها الدولة الإسرائيلية بحقوق الشعب الفلسطيني وتعتمد فيها سياسة القوة؛ ولا يمكن لهذا الوضع إلا أن يجرّ ردود فعل من هذا النوع. هذا النهج الذي تعتمده إسرائيل قد يؤدي إلى حرب جديدة مع الدول العربية. وفي الوقت نفسه، قد تكون هنالك، أيضاً، عمليات إرهابية يقوم بها أفراد، بسبب الوضع الراهن. هذا هو الواقع الذي نعيش فيه.

اللواء ماط: أهذا هو رأيك الشخصي بشأن العملية؟

بسام: أنا قلت إن الحدث إياه هو جزء من الوضع برمّته.

اللواء ماط: هذه المحادثة تثبت فقط أية دولة ديمقراطية هي دولة إسرائيل.

بسام: ثمة أيضاً أعمال غير ديمقراطية، مثل مجمل السياسة في المناطق، السجناء في السجون وما شابه.

اللواء ماط: كيف كان الوضع إبان الفترة الأردنية (أي: فترة الحكم الأردني على الضفة الغربية)؟

بسام: في الفترة الأردنية لم يكن ..... (النص في الأصل غير واضح). كانت ثمة إجراءات أخرى، لكن لم يكن ثمة خطر على مجرد وجودك بأنك لا تعيش فوق أرضك. الديمقراطية لا تسري عليّ تماماً. فلو كان الحال كذلك، لما كان هنالك احتلال.

اللواء ماط: ولكن، هل تبريرك لعملية الشارع الساحلي هو الديمقراطية؟

بسام: أنا قلت إن العملية ذاتها هي نتيجة للوضع، لكن إلقاء الطفل في النار هو عمل مرفوض. لا أبرر هذا. ثمة منطق في أن نتفق على أنه في القرن الـ ٢٠ يتعين فحص الأسباب ومعالجتها.

اللواء ماط: سُررتُ بلقائك. ولأن التهنئة محبذة دائماً، فقد صادف الآن عيد الأضحى؛ وحتى لقائنا القادم، أهنئك بمناسبة العيد.

بسام: من الطبيعي أنني أريد التحدث عن المستوطنات. آلاف الدونمات جرت مصادرتها للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية. وعلى أية حال.... حسناً....

(ترجمة من العبريّة: سليم سلامة)

الهوامش

١. أرشيف دولة إسرائيل، ملف ح ص ـ ٨٤١٣/٢. هذا الملف يشمل فقط وثائق المحاولات التي كان ممثلو وزارة الخارجية شركاء فيها.

٢. محضر لقاء وزير الأمن، عيزر وايزمان، مع بسام الشكعة يوم ١٩٧٩/٨/٦ [بالعبرية]؛ بحضور: اللواء داني ماط، العميد بنيامين بن إليعيزر، العقيد [بروفسور] موشيه معوز، المقدّم يغئال كرمون؛ أرشيف دولة إسرائيل، ملف ح ص ـ٨٤٣١/١

٣. العقيد بروفسور مناحيم ميلسون، مستشار «منسق شؤون العمليات في المناطق» للشؤون العربية، «إمكانية طرد سكان مناطق الحكم العسكري والقدس الشرقية («موتسيت»)»، ١٩٧٨/٥/٣: أرشيف دولة إسرائيل، ملف ح ص- ٨٤١١/٦. في آب ١٩٧٦، اضطر الحكم العسكري إلى التخلي عن مخططه لطرد الناشط الشيوعي المركزي خلدون عبد الحق، الذي أشغل منصب نائب رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة.

٤. انظروا التوجه السابق من قبل بسام الشكعة في موضوع نادر العفوري إلى المقدَّم موتسافي (الذي كان حاضراً خلال المحادثة في تشرين الثاني ١٩٧٩ أيضاً)، ١٩٧٨/١٠/١٨: «برقية موجهة من قبل رئيس بلدية نابلس إلى الميجور مصافي (موتسافي) وذلك بشأن السجين نادر فايز العفوري»، الأرشيف الرقمي الفلسطيني: http://awraq.birzeit.edu/sites/default/files/١٨,١٠,١٩٧٨.pdf. كانت المحامية فليتسيا لانغر، التي ترافعت عن بسام الشكعة، تترافع عن نادر العفوري أيضاً ونقلت تقارير عن حالته الصحية الصعبة. وقد علمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأمر التعذيب الذي تعرض له العفوري فقط عبر طرح بسام الشكعة الموضوع خلال المحادثة. قضية تعذيب «أبو نضال»، الذي يعيش بيننا اليوم، معروفة للجمهور الفلسطيني عموماً.

٥. المحامي وليد الفاهوم روى ما سمعه من السجناء في سجن طولكرم: الاتحاد، ١٩٧٩/٨/٣.

٦. نُشر الخبر ونص المحادثة تحت العنوان المذكور أعلاه في عدد صحيفة هآرتس يوم ١٩٧٩/١١/٧. كان اللواء ماط نفسه هو مصدر الخبر. وبعد نشر النص الرسمي في الصحافة، حاول زئيف شيف تصحيح ما ورد في تقريره، لكنه نشر في المقابل مقالة كانت مأخوذة، كلها تقريباً، كلمة كلمة، من الملف الذي أعده الحكم العسكري ضد بسام الشكعة. قارنوا بين مقال شيف، «مبرر إبعاد الشكعة: تشجيع الغليان والمظاهرات في الضفة»، مع «ملحق: فعاليات وتصريحات مركزية لبسام الشكعة»: أرشيف الدولة، ملف ح ص ـ ٨٤١٣/٢

٧. مكتب منسق العمليات في المناطق، «قضية بسام الشكعة ـ تلخيص الأحداث»، ١٩٧٩/١٢/١٣؛ الاقتباسات من كلام أفنيري في التلخيص الرسمي أطول بكثير من أقوال بسام الشكعة المقتبَسة في المحضر الرسمي عن اللقاء مع اللواء ماط. أدرك أفنيري لاحقاً أنه وقع في الفخ وبذل جهوداً لإصلاح الضرر، مدعياً بأن أقواله جاءت استناداً إلى «معلومات كاذبة» (جلسات الكنيست، ١٩٧٩/١١/٢٠).

٨. جلسات الكنيست، ١٩٧٩/١١/٢٠.

٩. موشيه معوز، «قضية بسام الشكعة: تقييمات وانعكاسات مستقبلية»، ١٩٧٩/١٢/١٠: أرشيف الدولة، ملف ح ص ـ ٨٤١٣/٢